جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم دراسات السوق وتنمية القطاع الخاص
شعبة السوق والاسعار

عنوان البحث

الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في تنمية الاقتصاد الصيني

هديل فاضل شاكر

معاون رئيس ابحاث/ مديرة شعبة السوق والاسعار

2022

المقدمة

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الاساسي، ومفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة بخاصة الدول النامية التي يفتقر العديد منها الى راس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة اصلا من ضعف مستوى الناتج المحلي الاجمالي. ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد اوجه العلاقات الاقتادية الدولية، وعنصرا اساسيا لتنمية الدول النامية المحتاجة له اذا ما تلائم ومصالحها الاساسية لتحقيق تقدمها الاقتصادي وتحديثها العلمي والتقني.

وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح التجربة الاقتصادية الصينية في مقدمة الدول النامية التي تعاملت بنجاح مع الاستثمار الاجنبي المباشر بعد ان وفرت له المناخ الاقتصادي وغير الاقتصادي المناسب، والذي تجاوزت فترته اكثر من ثلاثة عقود استطاعت بها هذه التجربة من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحديثا متسارعا في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

وتشكل الصين اليوم قوة اقتصادية صاعدة، وهذا نابع من ضخامة حجم ناتجها المحلي الاجمالي اذ تحقق نموا سنويا يعد اعلى معدلات النمو على مستوى العالم. وان ما تحققه الصين من نمو اقتصادي يعود الى الخطط التنموية التي تبنتها منذ اعوام سابقة، والتي ركزت على استراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية اذ اعتمدت على الاستفادة من احد اكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل من جهة ومن جهة اخرى ركزت على دعم انتاج وتصدير المنتجات عالية التكنولوجيا .

شهدت الصين منذ نهاية السبعينات تجربة تنموية رائدة، من اقتصاد يقوم في الأساس على الزراعة إلي مصنع العالم، لتنتشل بذلك نحو 700 مليون شخص من الفقر، وهي حاليا أكبر بلاد العالم سكانا، وأكبر مساهم في النمو العالمي، وأكبر دولة مصدرة في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم، إن لم تكن الأولى، وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين، وضعت الصين تحديث اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها، وعملت كل ما بوسعها من أجل تحقيق هذا الهدف، أعلنت الصين أن الإنفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الإقتصادية.

اهمية البحث

تكمن هذه الاهمية في ان البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر يعني البحث في ابرز عناصر التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تعاني معظمها من ندرة راس المال، حيث اصبحت الصين بفضل التنامي المستمر لمكانتها الاقتصادية محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر والمعاهد الاقتصادية المتخصصة عبر انحاء العالم، كما تكتسب التجربة الصينية اهميتها مما حققته من انجازات اقتصادية هائلة، بعد ان كانت قبلها واحدة من اكثر بلدان العالم تخلفا، وبالتالي فمن الضروري دراسة هذه التجربة التنموية الرائدة وتتبع ابعادها ومراحلها وتحولاتها، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

مشكلة البحث

ان افتقار معظم الدول النامية الى راس المال الناتج عن ضعف مدخراتها الوطنية وافتقارها للخبرات التكنولوجية يؤدي الى اضعاف تنميتها الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على ملامح وسمات التجربة التنموية الصينية وخاصة بعد التحولات الاقتصادية الكبرى عام 1978، وهي التجربة التي جعلت من الصين احدى الكيانات الاقتصادية الكبرى في العالم، وما هي محدد ومرتكزات تلك التجربة، وما هي اهم المشكلات والعقبات التي تواجهها والتي قد تؤثر على استدمتها.

فرضية البحث
ترى ان الاستثمار الاجنبي يخدم التنمية الاقتصادية له الدور الفعال في انجاحها، وتعد التجربة الاقتصادية الصينية انموذجا لذلك، بالرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية فيها.

منهجية البحث
تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد ابعاد الظاهرة محل الدراسة

خطة البحث
المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ومستلزمات التنمية الاقتصادية
المبحث الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التجربة الاقتصادية الصينية
المبحث الثالث: الاستفادة من تجربة الصين في تنمية الاقتصاد العراقي
الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ومستلزمات التنمية الاقتصادية

اولا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

ان ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر ليست جديدة فقد ظهرت منذ اواسط القرن التاسع عشر عندما قامت الشركات الامريكية باستثمار اموالها في المملكة المتحدة (بريطانيا) الا انها شهدت تطورا كبيرا بعد ظهور المديونية العالمية وفشل سياسة الاقراض الدولي ومن ثم بروز دور الشركات متعدية الجنسية ثم تطور فكر العولمة في الاقتصاد العالمي.

يمثل مصطلح الاستثمار نشاط اقتصادي مصدره الاساس المدخرات الوطنية سواء كانت لدى الافراد او المؤسسات او المنشأت العامة او الخاصة في البلد النامي، ويؤدي الاستثمار الى زيادة المقدرة الانتاجية، ولهذا فهو يمثل الانفاق على انتاج السلع الانتاجية كالمكائن والالات ووسائل النقل والمباني الجديدة وزيادة المخزون كالمواد الاولية والسلع الوسيطة،ويلعب دور اساسي في التنمية الاقتصادية.

يقسم الاستثمار الاجنبي الى نوعين الاول الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني الاستثمار الاجنبي غير المباشر، حيث الاول يقصد به انتقال رؤوس الاموال واسلوب الادارة الحديثة والتكنولوجيا من قبل شخص طبيعي او معنوي الى البلد المضيف للاستثمار ، اما النوع الثاني من الاستثمار الاجنبي فهو الاستثمار في الاوراق المالية، وذلك من خلال امتلاك الافراد والشركات والمصارف لاوراق مالية كالاسهم والسندات دون ممارسة أي نوع من انواع السيطرة الو الرقابة على المشروع الاستثماري، وعادة يكون قصير الاجل بالقياس الى الاستثمار الاجنبي المباشر الذي طويل الاجل.

ثانيا: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:-

1 ـ حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.

وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر يمكن للبلدان المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية الحديثة بوساطتها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار المباشر يعد أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الصناعة الاستخراجية، هذا بالإضافة إلى تمكين البلد المضيف، بمساعدة الشركات متعددة الجنسية، من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا.

2 ـ تعاني البلدان النامية، عموما، من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها، إنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون، فضلا، بالطبع، على أصل الديون. وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال التمويلي أو الاقراضي (FPI)، وبما يفاقم من أزمتها، فان الخيار الآخر المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هذا الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم، وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفورات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية.

3 ـ يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها. وعليه فإنها تنشط في هذا المجال من اجل تعظيم (Maximization) العوائد وتدنية (Minimization) التكاليف، لبلوغ هذا الهدف. إن ذلك ينعكس على البلدان المضيفة بالمنفعة، وذلك عن طريق إعادة استثمار أو توظيف قسم من هذه الأرباح داخل هذه البلدان، وبما يؤدي إلى تطوير المشاريع التي تقوم بها تلك الشركات الأجنبية، إضافة إلى إسهام ذلك في زيادة تكوين رأس المال على الصعيد المحلي، الأمر الذي يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة وشركاتها الوطنية. ولا يقف الأمر عند الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية، إنما يتعداه إلى بناء رأس المال الاجتماعي أو ما يعرف بالبنى الارتكازية (Infrastructure)، إذ تساعد الاستثمارات الأجنبية في تحديث وتطوير مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، فضلا عن مشروعات الخدمات كالمساكن والمدارس والمستشفيات، وهذا ما يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي.
4 ـ تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة (Unemployment)، وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فان المعضلة أعمق وأكثر تعقيدا في البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار. وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فهذا الاستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية هذا، طبعا، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.

ثالثا: مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر:
على النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فان هنالك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه.
تميل الشركات واردة الذكر إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، بل إن لهذه الشركات وسائل وأساليب تستطيع بوساطتها أن تلعب على أكثر من حبل، فيمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطئ توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تناور وتتفادى الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي.
تتمتع إذا الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها. وإذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي، فان المعارضين يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي:-
1 ـ يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما المتدفق إلى البلدان النامية، بالمشاريع المنشأة من قبل الشركات متعددة الجنسية (ومعظمها صناعية) والتي لا تحتاج إلا إلى قوة عمل قليلة العدد، وان تتكون من عمال متخصصين فضلا عن عمال شبه ماهرين غير مؤهلين ولا يمتلكون سوى تجربة مقتصرة على العمليات التكنيكية البسيطة، ومن ثم فان حاجتها نادرة جدا إن لم تكن معدومة إلى كوادر متحركة

تمتلك مهارات متنوعة ومعرفة مهنية واسعة ومعقدة. وبالمقابل لما كانت اغلب هذه المشاريع الصناعية مجرد ملاحق أو شركات فرعية ترتبط بمراكز واقعة ما وراء البحار، حيث يجري اتخاذ القرارات التكنولوجية، وبما إنها تدار بوساطة كادر إداري وتكنيكي أجنبي ينفذ تكنولوجيا جاهزة، فان إمكانيات إجراء تجارب وبحوث وتجديدات تكنولوجية يصبح أمرا نادرا للغاية. بعبارة أخرى هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لإستراتيجيتها ومصلحتها. ومنطقيا فان اختيارها سيتركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف.

استنادا إلى ما تقدم يرى منتقدو الاستثمار الأجنبي المباشر، إن مساهمته محدودة جدا في بناء رأس المال البشري، الذي يعد من أفضل أنواع الاستثمار، كما دلّت على ذلك بعض التجارب الدولية (مثل كوريا الجنوبية)، فعلى الرغم من أن التعليم هو الركن الأساس في الاستثمار البشري، إلا أن تدريب الكوادر في الاختصاصات المختلفة في ميدان العمل هو الركن الآخر الهام في هذا النوع من الاستثمار، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر غير معني بالركن الأول، فان دوره يكاد لا يذكر في تدريب الكوادر المحلية في البلد المضيف نتيجة لإستراتيجية التكنولوجيا الجاهزة المستوردة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسية كما مر ذكره.

إن تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول النامية بوساطة الشركات واردة الذكر، والذي يقوم على النقل الجاهز للصفقات التكنولوجية، أو ما يسمى بطريقة (تسليم المفتاح)، لا يقتصر على تعطيل نمو الخبرات والمهارات في هذه الدول، بل يتعداه إلى مفاصل أخرى. فهذا النقل الجاهز لا يراعي قدرة البلد النامي على الاستيعاب، إضافة إلى تجاهل ما يتوافر من تكنولوجيا محلية، وهو أمر يوضح مدى القصور في عمليات توطين التكنولوجيا وتطويرها، مما جعل عملية النقل هذه مقتصرة على شراء الآلات والمكائن والمعدات واستعمال القدرات الإنتاجية بالشكل الذي يعمل على زيادة الاعتماد على دول متقدمة صناعيا بعينها وتعميق التبعية التكنولوجية لها. إذا فطريقة المشاريع الجاهزة قد لا تتطلب الجهد الكبير من الدول المضيفة للاستثمار المباشر ولكنها في الوقت نفسه ذات تكاليف عالية على حساب بناء تكنولوجيا محلية، فضلا عن عوائدها الاقتصادية المتدنية وارتفاع كلفة الصيانة فيها.

2 ـ نادرا ما يؤدي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على انه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل، اغلبها مقنع وغير مباشر، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي. فهنالك العديد من الفقرات التي تنطوي تحت مظهر " تكاليف " (Costs) لكنها تتضمن أرباحا فعلية، مثل نفقات الإدارة والمهارة التكنيكية، وتكاليف الرخص والماركات التجارية وبراءات الاختراع.

وخير دليل على خروج تلك الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي، هو ما حصل في دول النمور الأسيوية. إذ أعطت الأرباح الهائلة التي تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين جراء هذا الاستثمار، انطباعا بازدهار اقتصادي واسع، ولكن ما حصل فعلا كان بخلاف ذلك، حيث جرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فتمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاديات النمور الواحدة تلو الأخرى، ومنها تايلاند، التي انهارت عملتها الوطنية واهتزت أركان البورصة فيها، وانسحب اليابانيون والمستثمرون الآخرون برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلدان فريسة أزمة مالية كبيرة وقاسية جدا. وبالطبع فان الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة أما الخاسر الأساس فهو الاقتصاد الوطني التايلندي والدول الأخرى المماثلة ومجتمعاتها وشعوبها.

3 ـ هنالك أثرا ايجابيا مباشرا يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات (Balance of Payments) للبلد المضيف، ناجم عن تدفق رأس المال، والذي يعكسه ميزان العمليات الرأسمالية، كما قد يظهر هذا الأثر الايجابي من خلال المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير... لكن هذا الأثر غالبا ما يكون محدودا، وبخاصة في البلدان النامية، مقارنة بالأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر، حينما ترفع الشركات متعددة الجنسية الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، بكل ما يتركه هذا التحويل العكسي للموارد من عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

وتعد ماليزيا مثالا حيا يوضح أثر الاستثمار المباشر السلبي على ميزان المدفوعات، فالاقتصاد الماليزي شهد نموا عاليا وصل إلى حوالي 8.3% خلال عام 1995 ، وماليزيا من البلدان الصناعية الحديثة التي تنتهج أسلوب الإنتاج لغرض التصدير، وان للشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في صادرات صناعاتها التحويلية، إذ ساهمت بنسبة 80% من صادرات ماليزيا الإجمالية في العام نفسه. ويعد هذا البلد مستقبلا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث امتلك معدل ادخار عالي ومعدل استثمار أعلى خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين.

ومع كل ذلك وصل العجز في ميزان المدفوعات الماليزي (الحساب الجاري) إلى حوالي (4147) مليون $ في عام 1995. والسبب في ذلك يعود لتخصص هذا البلد في إنتاج سلعتين أساسيتين (الالكترونيات والكهربائيات) وسرعة تأثره بالطلب العالمي عليهما. فضلا عن اعتماده الكبير على استيراد المدخلات ذات المقاييس النوعية الدقيقة لهاتين الصناعتين وبنسبة 78% من الخارج، مع انخفاض القيمة المضافة بين عامي 1981، 1993 من نسبة 28% ـ 22%. وتزامن ذلك مع تسرب آخر للأموال خارج ماليزيا تمثل بتحويلات أرباح وعوائد الاستثمار المباشر والتي وصلت إلى حوالي (208) مليون $ سنويا خلال المدة 1990 ـ 1994.

4 ـ تمارس الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا قويا على توطين قوى الإنتاج في العالم , نتيجة لما تمتلكه من قدرة فائقة في اختيار المكان المناسب لنشاطها وتوطين مشاريعها استنادا إلى ما يسمى بـ" الامثلية العالمية " , أي مع إغفال مصالح البلدان ذاتها. وهذا ما يؤدي في الواقع إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطين التي تنتهجها تلك الشركات وبين برامج البلدان المضيفة وبخاصة النامية منها.

إن نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر السائد حاليا لا يؤدي إلى تحقيق التكامل داخل الاقتصادات المضيفة , بل يعمل بدلا عن ذلك إلى تعميق الازدواجية , وتحقيق نوع من التكامل (الصوري) , بين فروع معينة من تلك الاقتصادات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي , يتجسد بواسطة الاعتماد الكبير على المدخلات المستوردة.

لذلك فأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العملاقة القائدة له , سيسهم بتشديد التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة , ويحدث العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها على صعيد قطاعي وإقليمي , وبما يضعف كثيرا من الروابط الأمامية والخلفية فيها. فضلا عن ضعف تلك الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الوطني , مما يخلق التعارض بين أهداف هذه الشركات وبين مستلزمات التنمية.

إن هذا الأمر لا يقتصر على ما تقدم , فنتيجة لضخامة أصول الشركات متعددة الجنسية وقدرتها الاحتكارية , فأنها تعمل على فرض ممارسات تمنع من خلالها المنافسة من قبل الشركات المحلية , الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الكثير من الصناعات الوطنية طالما إنها لا تمتلك كفاءة الشركات الأجنبية , وغير قادرة على التكامل معها , فضلا عن اضمحلال الحرف المنتشرة في البلاد النامية بسبب سيادة الإنتاج الواسع متدني التكاليف الذي تعتمده هذه الشركات.

رابعا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تطلب التنمية الاقتصادية في أي بلد توافر عدة مستلزمات وهي :

أ- تراكم رأس المال : تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جداً لتحقيق التنمية ، ولكن هذه العملية تتطلب أولاً توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها ، ولكي تتم عملية الاستثمار لا بد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد ، ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة ، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية .

ب- الموارد الطبيعية : هناك خلاف واضح بين الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية، فمنهم من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً حاسماً وأساسياً في عملية التنمية ، ويربطون بين توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا.... وتحقيق النمو فيها، أما الآخرون فيرون أنها لا تلعب دوراً حاسماً في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها تساعد على ذلك، فهناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق تنمية جيدة جداً رغم افتقارها للموارد الطبيعية، وبالمقابل هناك بلدان نامية تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها لم تحقق تنميتها في الوقت الحاضر، وفي سياق هذا الحديث لا بد أن يذكر الاختلاف الكبير بين البلدان النامية والمتقدمة وهو أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها، والقدر الواسع من رأس المال وكفاءة العنصر البشري، والفن الإنتاجي المتطور، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث تُحلُ العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر، وبذلك تعوض النقص في الموارد الطبيعية، كما أنها تستطيع أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العملية الإنتاجية ، كما أنها تستطيع أن تعوض النقص باستيراد ما تحتاجه من الموارد .

أما وضع البلدان النامية المتمثل بنقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري، وضعف جهازها الإنتاجي وعدم مرونته في جعل قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل آخر ضعيفة ، ويضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية، كما يضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من موارد طبيعية .

٣- الموارد البشرية : تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ولكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي. يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل :

أ- إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

ب- الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية يجب أن تتضمن أيضاً تخطيطاً للموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه .

4 ـ التقدم التكنولوجي : هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي :
التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج .
أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية وشرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات والمحاريث الآلية... ،وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يُفترض أنها أجدى للمجتمع ، وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، وتساهم أيضاً في اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية .
ولابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم والتكنولوجيا وذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وبالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية ، وبما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت الحاضر والتي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ، وإن عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطوراً موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية ، أو تلك التي تستخدم قدراً كبيراً من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي.
وقد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور بعض السلبيات ومنها :
أ- فرض كلف وأثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار وآلات ومكائن تتطلبها المشروعات .
ب- فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء والفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة .
ج- فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع .
د- اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزاً، وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلاً من صيغة المشروع الجاهز.
لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم وترتكز إلى أسس وأهداف واضحة وأن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات والمؤسسات وتوفير الباحثين المختصين والأجهزة، وتحفيزهم على العمل مادياً ومعنوياً، والعمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها

المبحث الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التجربة الاقتصادية الصينية

تعد التجربة الاقتصادية الصينية في التامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر من التجارب المميزة والناجحة بما حققته منتنمية في الحياة الاقتصادية وتحديث في الحياة العلمية والتكنولوجية بالرغم من حصول بعض المساوى فيها.

أولا:- مراحل تطور الاقتصاد الصيني

لقد مر الاقتصاد الصيني بمراحل عدة، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية.

المسيرة التاريخية للتنمية الصينية على مدار الـ70 عاما تقسم إلى ست مراحل زمنية.

1- بدأت **المرحلة الأولى** من 1949، وهو عام تأسيس الصين وحتى عام 1957، وتم خلال هذه المرحلة تدعيم رواسخ الديمقراطية الجديدة الصينية ومرحلة الإصلاح الاشتراكي.

2- بينما بدأت **المرحلة الثانية** من عام 1958 وحتى 1965، وشهدت الصين خلالها التحول نحو البناء الاقتصادي، حيث ظهر أكبر تناقض في المجتمع الصيني وهو الهوة الساحقة بين تطلعات الشعب الاقتصادية والثقافية وما يمكن للدولة أن تنتجه، لذلك كانت هذه المرحلة بمثابة "استكشاف أولى لما سيكون عليه شكل الاقتصاد الصيني لاحقا.

3- أما **المرحلة الثالثة**، وهي الأهم والأكثر تأثيرا في تاريخ التنمية الاقتصادية للصين، فقد بدأت في عام 1978 وامتدت حتى 1992، وتمثل مرحلة مبكرة من الإصلاح والانفتاح.

أن هذه المرحلة شهدت أربعة أمور مهمة جدا، هي التركيز بشكل جذري على التحول الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبدء الإصلاح في اقتصاديات الريف، وبناء بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، والوصول إلى نموذج صيني في التنمية يعتمد على تنمية الاقتصاد السلعي المخطط.

4- فيما امتدت **المرحلة الرابعة** من 1992 حتى 2001، وتم خلالها الاستفادة من اقتصاد السوق أولا ثم تحويله لاحقا لاقتصاد مخطط مبني على احتياجات السوق الحقيقية وليس النظريات فقط.

5- بينما امتدت **المرحلة الخامسة**، وهي الأهم في مراحل تطور الاقتصاد الصيني، من عام 2001 وحتى 2012، حيث شهدت انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، والتحول الاقتصادي والانفتاح الشامل.

6- أما **المرحلة السادسة** الحالية فتمتد من عام 2012 وحتى الآن، ودخل فيها الاقتصاد الصيني عصرا جديدا، حيث تم التركيز على بناء اقتصاد حقيقي عال الجودة، وتنفيذ استراتيجيات تنمية يحركها الابتكار.

ثانيا: الاقتصاد الصيني في ظل الإصلاح والانفتاح

بدأت الصين تتخذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى منذ عام 1978، فى ذلك الوقت كانت الدولة تقع تحت براثن الفقر الذي خلّفته الثورة الثقافية الكارثية، حيث توقفت عجلة الحياة الاقتصادية بشكل شبه كامل وأصبح الاقتصاد الوطنى على حافة الانهيار، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى أقل من 200 دولار فقط فى العام. واتخذت القيادة الصينية على رأسها السيد دينغ شياو بينغ قرارًا تاريخيًا حاسمًا غيّر الصين والعالم فى نهاية عام 1978، للبدء فى الإصلاحات الزراعية وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبى. أخذ الاقتصاد الصينى ينمو بوتيرة متسارعة وبلغ متوسط النمو السنوى 10% خلال الأربعة عقود المنصرمة ما أدى إلى إحداث تحول شامل وبعيد المدى فى المجتمع الصينى وتحقيق نهضة اقتصادية غير مسبوقة ومعجزة تنموية بما يعد أعظم إنجاز تنموى عرفه تاريخ البشر.

اذن في عام 1978 دخل النظام الاقتصادي في الصين مرحلة جديدة وهي مرحلة الاصلاح الاقتصادي واستتهدفت هذه الاصلاحات الانفتاح على اقتصاد السوق وعلى العالم الخارجي، بعد ان كانت منغلقة على نفسها من هذه الناحية.

قدمت الصين نموذجًا فريدًا لتحقيق التنمية خلال فترة زمنية وجيزة وتخليص مئات الملايين من الفقر المدقع انطلاقًا من أسس متواضعة، الأمر الذى جعل التجربة الصينية في التقدم والصعود كقوة اقتصادية

كبرى ذات أهمية عالمية ومغزى خاص للدول النامية كونها مثالاً يحتذى به ومقاربة مغايرة لليبرالية الغربية. لقد ادرك دنغ بينغ ان الصين لن تنجح في تحقيق تنميتها الاقتصادية بسبب تبنيها سياسة الانفاق والاصرار على تبين اسلوب ادارة الاقتصاد الموجه مركزيا واهمال مؤشرات اقتصاد السوق والياته.

وعليه راى دنغ ضرورة الانفتاح على مختلف دول العالم فمثل هذه السياسة توفر بيئة مناسبة لسياسة اقتصادية ناجحة للنهوض بالصين . فهو يرى ان الحصول على تكنولوجيا ورؤوس الاموال التي تحتاجها الصين من العالم هو المهم ولايهم من اين يتم ذلك، وهذا ما جسده بمقولته الشهيرة، (ليس المهم لون القط اسودا ام ابيضا ما دامت تصطاد الفار فهي قطة جيدة)، **وعليه اتخذ دنغ في هذا المجال الخطوات التالية:**

- الانفتاح على العالم الخارجي ركن اساسي لسياسته الخارجية .
- جذب رؤوس الاموال والتكنولوجيا المتقدمة.
- دراسة تجارب الناجحة في التخطيط والادارة الاقتصادية في الدول الاجنبية .
- تشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالاسواق العالمية .
- تعزيز وتعميق الاصلاح الداخلي.

واعلن دنغ ان الاصلاحات سوف تتم بالتدرج النسبي مع السير وفق المبادئ الاشتراكية الحديثة للوصول الهدف الاسمى بخلق اشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية.

وسبقت الاصلاحات الاقتصادية اصلاحات سياسية دعا اليها دنغ بينغ وركز في خطابة في كانون الاول 1978 بقوله (اذا لم يكن هناك اصلاح للنظام السياسي لا يمكن ضمان نجاح الاصلاح الاقتصادي) لان الشعب سيعترض على هذا الاصلاح (والنجاح في نهاية المطاف في المشروع الاصلاحي يعتمد على الاصلاح السياسي) ولم يكن دنغ يعني بالاصلاح السياسي على النمط الغربي بالسماح بالتعددية الحزبية بل ينطوي اساسا على الاصلاح انظمة الدولة الادارية والحكومية عندما اشار بانه (اذا لم نستمر في اصلاح اوجه القصور في النظام العام فان المشاكل الحادة التي ظهرت في الماضي قد تظهر مرة اخرى).

استندت الاصلاحات السياسية في الصين على :-

- ضرورة تغيير طريقة الحكم من القيادة الاحادية الى حكم القانون ومن (الديمقراطية داخل الحزب الى الديمقراطية الاجتماعية).
- الابتعاد عن نظام الحكم الفردي الذي ادى الى الاستبداد السياسي وانخفاض الكفاءة الادارية .
- الفصل بين الحزب والدولة وجعل الاخيرة مؤسسة مستقلة نسبيا عنه عن طريق جعل الحزب الشيوعي مسؤولا عن القيادة السياسية في حين تكون المسؤوليات الادارية في المدن والارياف والشركات الاقتصادية والقوانين العامة من صميم مهام الدولة.

وتركزت الاصلاحات الاقتصادية على الاصلاحات في الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي باعتباره العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وانشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في الساحل الجنوبي للصين، وكان هدف الاصلاحيين الجدد بقيادة دنيغ بعث الحياة في الاقتصاد الصيني الراكد والعمل على رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني، لذلك بدا الاصلاح في المناطق السهلة والامنه نسبيا بتدرج حذر بالتركيز على اقاليم معينة وفي حالة ثبات نجاحها تعمم على اماكن اخرى، بالاضافة الى التركيز على اختيار قطاع رائد يمكن من يمكن من خلاله الانتقال بالاصلاح لقطاعات راكدة اخرى.

وتمثل القطاع الرائد في المرحلة الاولى للاصلاح في قطاع الزراعة، حيث انصب الاهتمام منذ البداية على انعاش الاقتصاد الريفي، وقدم الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة العديد من الحوافز المادية، كما خفض من الرقابة التي كانت تمارس في الماضي، واقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية. الامر الذي حفز الفلاحين على الانتاج وتم انشاء عدد كبير من المصانع الملحقة بالمزراع تم من خلالها استعياب اعداد كبيرة من العاملين. الامر الذي ادى الى تقليل اعداد العاطلين في هذا القطاع. اصبح شعار دنغ المفضل (السماح لبعض بالثراء اولا ليعم الثراء تدريجيا كل الناس) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وقد ساهم تطبيق ذلك في زيادة مدخولات الفلاحين بشكل كبير ونشوء طبقة ثرية استثمرت اموالها في توسعة في تطوير الاراضي الزراعية واستغلالها بالشكل الامثل

مما ادى الى وفرة الاغذية في الاسواق الصينية حتى وصلت كثرة الانتاج الى حد وجود فائض اخذ يصدر الى الخارج، وبحلول عام 1983 كان حوالي 98% من العائلات الفلاحية تعمل وفق نظام المسؤولية الاسرية، وعلى من ان معظم الاراضي كانت لاتزال نظريا ملكية عامة لكنها في الواقع اصبحت ملكية خاصة لهذه العائلات التي تعاقدت مع الدولة على استثمارها، كما وفرت الحكومة الخدمات العلاجية والدوائية لطبقة المزراعين فضلا عن تزويدهم بالاسمدة والمخصبات الزراعية مع اهتمامها في تطوير الصناعات الغذائية المتعددة، واسفر هذا التطور الكبير في القطاع الزراعي الى مساهمته بما يعادل 19% من مجمل الانتاج الصناعي الصيني كما انتاج الحبوب عام 1983 الى 400 مليون طن بزيادة 8% سنويا. وبذلك تحولات الصين من اكبر دولة مستوردة للحبوب في العالم الى اكبر دولة مصدرة للفائض من الحبوب .

وبدات الصين تنتهج استراتيجية موجهة للتصدير ضمن سياسة الانفتاح، مرتكزة على تفوق الصين النسبي في مجال الصناعات كثيفة العمل، واخذ الانفتاح مسار تقدم تدريجي، ففي اوائل ثمانينات القرن العشرين بدأت الصين تتبنى قاعدة للانفتاح تتكون من اربع مدن ساحلية (مناطق اقتصادية خاص) يرجع السبب الاساسي في ذلك الى ان الصين دولة ذات مساحة شاسعة، وظلت لفترة طويلة تطبق نظام الاقتصاد المخطط، ولن تستطيع ان تعيد تشكيل السوق الداخلية وتطبيق الانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة الاسواق الدولية في فترة قصيرة وبدءا من عام 1980 اقامت الصين مناطق اقتصادية خاصة بهدف ان تصبح هذه المناطق بمثابة نوافذ لتطوير الاقتصاد الصيني، ومحركا لتطوير النظام الاقتصادي، ومن ثم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال التصدير، وقامت الحكومة على المناطق الاقتصادية الخاصة بداية من عام 1980 في مدينة (شنشن shenzhen القريبة من جزيرة هونك كونك وزوهاى zhuhai وشانتو shantou في مقاطعة قوانغودونغ Guangdong وشيامن Xiamn في مقاطعة فوجيان Fujian المقابلة لجزيرة تايوان (زرفين. وكان هدفها الاساس بانشاء هذه المناطق اقتصادية في جنوب شرق الصين بوصفها اداة تجريبية متخصصة ومحدودة لاختبار بتطبيق مجموعة من الاصلاحات في تلك المناطق، ومن ثم ادخال تعديلات عليها، وبما يناسب الوضع الصيني، وفي حال نجاحها يتم تعميم التجربة في بقية اجزاء الصين، ولاجل انجاحها، تم اصدار مجموعة من الاجراءات التفضيلية لجذب الاستثمار الاجنبي لتلك المناطق، مثل منح سلطات ادارية واسعة تتمتع بالاستقلالية النسبية عن المركز، واعفاءات ضريبية، وحوافز تشجيعية وتفضيلية للمستثمرين، اذ دفع نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق مبتغاها الى التوسع في انشاء المزيد من المناطق المفتوحة امام الاستثمار الاجنبي، ففي عام 1986 تم انشاء 14 منطقة تنمية وتكنولوجية، كما تم تحويل اقليم (هينان Hunan الى منطقة اقتصادية عام 1988، وفتح شرق اقليم شنغهاي Shanghai امام الاستثمار الاجنبي عام 1990.

كما تم انشاء مناطق ساحلية مفتوحة على طول الانهار الممتدة في الصين مثل نهر يانجتسي وبيرل ونهر مينج يانج، وفي بداية العقد الاول من الالفية الجديدة كان في الصين حوالي 291 مدينة مفتوحة على العالم الخارجي، ونتيجة لتلك السياسة انتقل ما يزيد عن 80% من الصناعات الانتاجية والنشاط التجاري من هونج كونج الى جنوب الصين، وتقوم المدن الساحلية المفتوحة بدور كبير في التنمية الاقتصادية وخاصة في المدن الساحلية الاولى التي افتتحتها الصين، وذلك باعتبارها نوافذ على العالم الخارجي لتعزيز الاقتصاد الموجه نحو التصدير، وقد اضحت هذه المدن مناطق جذب هائلة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، ففي نهاية عام 1993 اقرت المدن الساحلية 6211 من المشروعات الاستثمارية الاجنبية، بما قيمته 4.7 مليار دولار من الاستثمار الاجنبي الفعلي. وتتمتع هذه المناطق بالاساس اللازم للانتاج الصناعي الشامل، حيث شهدت صناعة المعادن والماكينات وصناعة المنسوجات ومن ناحية اخرى اتجهت الصين نحون المدن الداخلية بعد نجاح التنمية في المدن الساحلية، حيث قررت اعادة احياء مدينة شنغهاي القديمة ومنحتها حوافز لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي تفوق ما تم منحه للمدن الساحلية، وذلك في اطار خطة تستهدف تحويل مدينة شنغهاي الى اكبر مركز مالي وصناعي في المنطقة الاسيوية، حيث انها تضم اكبر اسواق الصين للاسهم والسندات والعملات وبعض الصناعات الاساسية كصناعة السيارات والصلب واجهزة الاتصالات والبتروكيماويات.

ترافق كل ذلك مع اصلاح الشركات العامة المملوكة للدولة في الصين منذ اواخر عام 1978 وعلى نسق تدريجي، فتم اعطاؤها بعض الصلاحيات في الانتاج والتسويق وقرارات الاستثمار بدلا من التنفيذ الحرفي للقرارات المركزية الحكومية، وكانت البداية مع 6 شركات كبيرة في منطقة سيشوان وبحلول حزيران 1980 وصل العدد الى 6600 شركة مثلت 45% من الشركات العامة اعطيت صلاحية اتخاذ اجراءاتها المهنية بشكل مستقل مع السماح لها بالاحتفاظ بالارباح لتوزيعها على موظفيها بعد دفع نسبة الضرائب المقررة عليها الى الدولة، كما تمت الخصخصة في قطاع الاسكان في منتصف 1980 وحققت نجاحا كبيرا في العديد من المناطق المحلية ولاسيما شنغشو وتشانغتشو وسيبانغ وشاشي ويانتاي ثم جرى التوسع الى بقية المدن في عام 1981 وما تلاه بشكل اسرع حتى وصلت الى المناطق النائية في البلاد **وقد ساهم كل ذلك في :-**

- رفع معدل الدخل الفردي للمواطن الصيني
- تقليص خط الفقر في البلاد
- اندماج كبير للاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بفعل انتهاج حكومة بكين لنظام اقتصاد السوق الذي جمع بين النهج الاشتراكي والراسمالي.

قررت الحكومة الصينية في تشرين الاول 1984 بعد نجاح المرحلة الاولى في تشرين الاول 1984 بعد نجاح المرحلة الاولى من الاصلاحات ولا سيما في المناطق الريفية الانتقال الى اصلاح المناطق الحضرية والمدن وتفعيل عمل الشركات الصناعية وجذب رؤوس الاموال والتكنلوجيا الاجنبية الحديثة اليها، اذ قال دنغ شياو بينغ بصدد ذلك (لقد بدانا مع الريف وطبقنا فيه سياسة مفتوحة وحققنا نتائج سريعة جدا وفي بعض الاماكن لم تاخذ منا سنة واحدة او سنتين للتخلص من الفقر وسنحول التركيز في عملية الاصلاحات الى المدن بعد تراكم الخبرة من تجربة الريف)، وسميت المرحلة الجديدة من الاصلاحات بـ(وثيقة اصلاح الهياكل الاقتصادية) التي تم التاكيد فيها على التوسع في الصلاحيات اللامركزية للمدن والمقاطعات والاستمرار في تنشيط الاقتصاد المعتمد على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتوسع في تأسيس الشركات الخاصة ودعمها لضمان الاستثمار والانتاج العالي مع الاستمرار في التركيز على الانفتاح الاقتصادي على الخارج ودعم الموظفين الاكفاء والموهوبين وتشجيعهم باسناد المناصب الادارية اليهم وعم المبادرات الفردية فضلا عن تعزيز وحدة الصين تحت القيادة الشيوعية .

استمر الاصلاح في المناطق الحضرية جنبا الى جنب مع قطاع الزراعة وفي الوقت ذاته تم وضع رقابة على شركات القطاع الخاص في عام 1986، كما اجرت الحكومة عملية تحديث للمؤسسات الانتاجية المهمة العائدة الى القطاع العام فأدخلت اليها نظام المساهمة الذي شمل 50% من هذه المؤسسات، فضلا عن اصلاح نظام الملكية في 90% من المؤسسات الانتاجية المتوسطة والصغيرة، ثم طرح دنغ مقولته المشهورة عام 1988 وهي (العلوم والتكنلوجيا يمثلان قوة الانتاج الاولى) مما اعطى زخما كبيرا لهذين المجالين وادخل نتائج البحوث العلمية الى حيز التطبيق.

كان لدنغ الدور الاول في رسم معالم عملية الاصلاح وتنفيذها وقد سار فيها خطوة بخطوة بعد استخلاص كل التجارب السابقة التي مرت بها الصين واوضح هذا الامر بقوله (عملية الاصلاح تشبة سير شخص في النهر يجب عليه تلمس الصخور قبل ان يخطو أي خطوة للامام. وقد انعكست عملية الاصلاح على انتعاش كبير لحجم التجارة الخارجية الصينية مع بلدان العالم عندما ارتفعت من 7% من مساهمتها في الدخل القومي عام 1978 الى 25% في عام 1987

يرجع نجاح الصين في التنمية إلى عوامل عديدة منها داخلية، مثل الدور المحوري الذي تلعبه القيادة والحزب الحاكم فى عملية التنمية ومنها خارجية، مثل: موجة العولمة الاقتصادية التى خلقت ظروفًا مواتية للصين.

1- الحزب الواعي ومسئوليته التاريخية تجاه الأمة والشعب: يعدّ الحزب الشيوعي الصيني أكبر حزب سياسي فى العالم، وهو يلعب حاليًا دورًا حيويًّا مهمًّا في جميع شؤون الدولة كبيرها وصغيرها مما نال ثقة ومصداقية من أبناء الشعب الصينى، إذ قاد الشعب الصيني فى نيل الاستقلال وتحقيق التنمية والقضاء على الفقر والسعي إلى الرفاه المشترك. ويعمل الحزب على إسعاد المواطن وتحقيق نهضة

الأمة باعتباره هدفًا وغاية. ونجحت القيادة فى اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة فى اللحظات المفصلية فى تاريخ الصين الحديث لإنقاذ اقتصاد البلاد من الانهيار.

2- **اعتبار التنمية أولوية كبرى ومفتاحًا لحل مشاكل الصين كافة:** منذ 40 عامًا حدد الحزب الحاكم التنمية هدفًا ذا أولوية كبرى. ومن ثم جاءت كل السياسات الداخلية والخارجية المطبقة فى الصين خلال تلك الفترة لتخدم هذه الأولوية الكبرى. وفى عقيدة الحزب أن التنمية مصدر هام للمشروعية السياسية، وسبيل لكسب ولاء الشعب للحزب والقيادة.

ومنذ اتخاذ سياسة الإصلاح والانفتاح، كانت القيادات الصينية المتعاقبة تتمسك بالتنمية باعتبارها القضية الأولى والمركزية، إلى جانب قضية القضاء نهائيًا على الفقر. نال الحزب الشيوعى الصينى ثقة ومصداقية الشعب حيث تصل شعبيته إلى 93.1% وفقًا لاستطلاع الرأى الذى أجراه فريق أبحاث من جامعة هارفارد الأمريكية عام 2019.

3- **تحرير العقول والتقدم مع العصر**: يدعو الحزب الشيوعى الصينى إلى النظرة الموضوعية للتراث الصينى وللنظريات الماركسية، وربط المبادئ الماركسية بواقع الظروف الصينية، والاستفادة من تجارب جميع الشعوب، حيث أكد دينغ شياو بينغ على ضرورة إنهاء الخلافات العقائدية والجدل حول الاشتراكية والرأسمالية والذى كان محتدمًا فى أوساط الحزب والمجتمع.

4- **اعتماد الإصلاح التدريجي ورفض الأسلوب الصدمي:** لا تؤمن الصين بالإصلاحات الجذرية الصادمة والحلول السريعة إنما اتبعت الأسلوب التدريجى، إذ يتم إجراء اختبارات على مستويات مختلفة للتأكد من صواب وفعالية السياسات والإجراءات، وهو الطريق الذى جنب الصين مخاطر التغير الاجتماعى المفاجئ وضمن لها الاستقرار الذى يؤمّن استمرارية مسيرة الإصلاح. الحزب.

5- **خلق بيئة دولية مواتية للتنمية:** فتحت الصين أبوابها على العالم بشكل كامل حرصًا منها على تحسين العلاقات مع العالم الغربى، وانتهاج سياسة حسن الجوار مع البلدان المجاورة، وتطوير الصداقة التقليدية مع الدول النامية، والتمسك بمبدأ تعددية الأقطاب وتبنى سياسة خارجية مبنية على أساس الاستقلالية والسلام. واعتنقت الصين مبادئ العولمة بل أضحت أقوى مدافع عنها، إذ تحولت الصين من اقتصاد معزول عن النظام الاقتصادى العالمى -بعد الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية عام 2001- إلى فاعل نشيط وأكبر مستفيد من العولمة، حيث نجحت الصين فى اجتذاب رصيد هائل من الاستثمار الأجنبى واستضافت كبريات الشركات العالمية مما أدى إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجى على أرضها فتعلمت منها عن قرب التكنولوجيا العالية وأساليب الإدارة الحديثة وبذلك ارتفعت القدرات التنافسية للشركات الصينية فظهر العديد من الشركات الصينية القادرة على خوض المنافسات الدولية.

6- **اعتماد نظام السوق آلية أساسية للاقتصاد الصينى:** تؤمن الصين بأن نظام السوق يضخ الحيوية فى الاقتصاد ويفجر روح المبادرة للأفراد ويخلق بيئة الأعمال الجيدة. فاقتصاد السوق الحر يلعب دورًا مهمًا فى إشراك القطاع الخاص فى عملية التنمية وتشجيع تطور الشركات المتوسطة والصغيرة والناشئة وريادة الأعمال بحيث بلغت مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى نحو 60%، من مجموع الضرائب المحصّلة. وتلعب الشركات المملوكة للدولة دورًا رئيسيًا فى الصناعات الاستراتيجية وتتحكم فى شرايين الاقتصاد القومى أما أغلب القطاعات فيقوم فيها القطاع الخاص والمشترك بالدور الرئيسى.

7- **الاهتمام بالتعليم:** لرفع نوعية الموارد البشرية والتشجيع على روح المبادرة والإبداع والابتكار. حيث تشير الإحصاءات إلى أن الإنفاق على تعليم الأبناء يأتى فى مقدمة الإنفاقات المعيشية لمعظم الأسر الصينية سواء أكانت فى الأرياف أم فى المدن ويزداد الإنفاق الحكومى فى التعليم والبحث العلمى والتطوير سنة بعد أخرى، ما أدى إلى تفوّق العديد من الشركات الصينية فى مجال الاتصالات والتسويق الإليكترونى والدفع الإليكترونى والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعى وغيرها من المجالات.

ماذا يعني الصين الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي؟

1- سوق أكبر. إذ يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10000 دولار، ومجموعة متوسطة الدخل تزيد على 400 مليون، قد تغيرت الميزة النسبية للصين من قوة عاملة وفيرة في المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح، إلى نطاق السوق الكبير جداً ونظام

صناعي كامل. ومع استمرار ازدياد حجم اقتصاد الصين، فإنَّ المساهمة الهامشية للطلب الخارجي في النمو الاقتصادي ستنخفض حتماً تدريجياً، واتخاذ تلبية الطلب المحلي كنقطة انطلاق ونهاية للتنمية الاقتصادية هي الطريقة الوحيدة للصين.

ارتفع حجم التجارة السنوية للصين من 3 تريليونات دولار إلى 4.3 تريليون دولار، حيث تجاوز معدل نمو الواردات 10%، متجاوزاً بكثير معدل نمو الصادرات من 6% إلى 7%، وانخفض الفائض التجاري من أكثر من 500 مليار دولار إلى 300 مليار دولار. تحتاج الصين إلى سلع وخدمات من دول مختلفة لتلبية الطلب المحلي المتزايد.

2- وجهة استثمارية أكثر جاذبية. ففي الماضي، كانت المجالات المفتوحة للاستثمار الأجنبي في الصين هي التصنيع والبنية التحتية. في السنوات الأخيرة، عملت الصين باستمرار على تبسيط القائمة السلبية لدخول الاستثمار الأجنبي، وخفض قيود الاستثمار، وتحسين مستوى تحرير الاستثمار.زاد الاستخدام الفعلي للصين لرأس المال الأجنبي بنسبة 11.8% و7.5% و7.1% على التوالي على أساس سنوي، واستقرت ثقة الاستثمار الأجنبي. وتوسع الصين بثبات انفتاح الصناعة المالية، وتعزز باستمرار انفتاح صناعة الخدمات، وتحسّن مستوى الصناعات المالية والخدمات من خلال إدخال شركات أجنبية عالية الجودة ورؤوس أموال.

3- بيئة أعمال أفضل. إذ تلتزم الصين خلق نمط من الانفتاح المتزامن وثنائي الاتجاه للمناطق الساحلية والداخلية والانفتاح الشامل على العالم الخارجي في الشرق والغرب والجنوب والشمال والوسط، لإنشاء بيئة إنمائية ذات حقوق متساوية وقواعد متساوية وفرص متكافئة بشكل مؤسسي، والتنفيذ الشامل لنظام المعاملة الوطنية قبل الدخول، بالإضافة إلى القائمة السلبية، وتسريع إنشاء مناطق تجريبية للتجارة الحرة، واستكشاف بناء موانئ التجارة الحرة، والجمع بين حماية حقوق الملكية الفكرية لإنشاء بيئة عمل أكثر ودية، لجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في السوق الصينية ومشاركة كعكة السوق الاستهلاكية الصينية.

4- قوة دافعة جديدة للتعاون الاقتصادي. وفي هذا، تلتزم الصين زيادة التكامل والتعاون مع الاقتصادات الأخرى. طرحت الصين مبادرة «الحزام والطريق» لتعزيز تواصل البنية التحتية والترابط التجاري والصناعي للبلدان؛ وإنشاء منصات مثل معرض الصين الدولي للاستيراد، لتوسيع التجارة في السلع والخدمات، ومعرض الصين الدولي للتجارة في الخدمات، ومشاركة أرباح تنمية الصين وسوقها الواسعة مع البلدان الأخرى. ستعمل الصين على زيادة نسبة الصناعات كثيفة رأس المال والمعرفة في تجارة الخدمات، وستزيد من انفتاح التعليم والصحة والثقافة وغيرها من الخدمات على رأس المال الأجنبي والخاص، وتحسن مستوى الاقتصاد الرقمي وتدويل التجارة الرقمية، وخلق شبكة تجارة رقمية جديدة.

5- منصة جديدة للتجارة الحرة. حيث ستستفيد الصين من مزايا السوق الضخمة وإمكانات الطلب المحلي لتصبح محركاً أكثر مرونة وحيوية واستدامة للنمو الاقتصادي العالمي، لتحقيق الترابط والتفاعل بين الصين والعالم بمستوى أعلى من خلال تعريفة أقل وقائمة سلبية أقصر وبيئة عمل أفضل، وتوفير قوة دفع ضخمة لعملية التجارة الحرة العالمية والإقليمية. أعلنت الصين عن الخطة الشاملة لإنشاء مناطق التجارة الحرة التجريبية في بكين وهونان وآنهوي، مما زاد عدد مناطق التجارة الحرة التجريبية في الصين إلى 21. سنستفيد من السياسات ذات الصلة لمناطق التجارة الحرة التجريبية لضمان سلامة واستقرار السلسلة الصناعية وسلسلة التوريد، ونقوم باستكشاف التنمية المتمايزة حسب الموارد المتاحة لكل منطقة، وبناء اقتصاد مفتوح أعلى مستوى.

ومن بين الإنجازات أيضا "سرعة النمو الاقتصادي، وجعل الصين تقود النمو الاقتصادي العالمي، وأن تصبح عامل دفع للتنمية المستدامة على مستوى العالم".

1- أن الاقتصاد الصيني منذ عام 1960 كان يمشي متقاربا مع الاقتصاد الهندي حتى عام 1996 تقريبا، ثم شهد طفرة ليصعد لمستوى الاقتصاد الياباني، ثم تخطاه ليقترب من الاقتصاد الأمريكي.

2- وشملت الإنجازات كذلك "الارتقاء بالهيكل الصناعي للاقتصاد الصيني والتوجه نحو التنمية المشتركة". شهدت الصين نقلة نوعية في تحسين الاقتصاد، وانتقاله من الصناعات الخاصة بالزراعة

للصناعات المعتمدة على الماكينات، وهو إنجاز صيني لم تحققه أي دولة أخرى خلال الـ70 عاما الماضية.
3- "الصين أصبحت قوة تجارية كبرى في العالم، تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتصدرها أيضا"، وأن الاقتصاد الصيني ساعد على توفير الكثير من فرص العمل في العالم كله، من خلال انفتاح الصين على العالم اقتصاديا، وضخ رؤوس أموال صينية في الخارج.
4- اما بالنسبة للاستيراد والتصدير، فقد شهدت الصين طفرة من التأخر النسبي على مستوى العالم إلى المركز الأول عالميا في التصدير، والثاني في الاستيراد".
5- وأن "مستوى معيشة الشعب الصيني شهد تغييرات هائلة بحجم السماوات والأرض، حيث زاد دخل سكان المدن والريف بنسبة كبيرة، وارتفع معدل التحضر، وانخفض معدل الفقر كثيرا.. وبنهاية عام 2020 انتشال دائرة الفقر في الصين".
6- وبالتالي معدل التنمية البشرية في الصين ارتفع ليصبح الأعلى عالميا، كما زاد التقدم التكنولوجي، وارتفع عدد الباحثين والمطورين في الصين ليكون الأعلى على مستوى العالم.
وفي المقابل عززت التنمية الاقتصادية للصين مكانتها الدولية وتأثيرها في الساحة الدولية، حيث يزداد دورها يوما بعد يوم، كما ازدادت مساهمتها في التنمية العالمية وحماية النظام الدولي.
تعد التجربة الصينية من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في التربع على عرش القمة ، كما تعد الصين أسرع اقتصاد نام خلال الثلاثين سنة الماضية.

فتبوأت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ الناتج المحلى الإجمالى للصين 14.7 تريليون دولار عام 2020، كما أصبحت أكبر دولة فى العالم من حيث حجم التجارة الخارجية وأكبر مصدّر وثانى أكبر مستورد فى العالم، حيث بلغ إجمالي حجم الصادرات والواردات الصينية 4.65 تريليون دولار عام 2020. وباتت الصين "مصنع العالم"، وتغزو منتجاتها الصناعية أسواق العالم وأصبحت الصين أكبر شريك تجارى لـ 130 دولة فى العالم. وقفز ناتجها المحلى الإجمالي مما يعادل 6% من ناتج الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981 إلى أكثر من 70% في عام 2021، وهى مازالت تمضى قدمًا في تقليص الفارق، ومن المرشح أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد القادم. لقد تجاوز حجم الاقتصاد الصيني لأول مرة نظيره الفرنسي عام 2005، وبات يمثل 5 مرات حجم الاقتصاد الفرنسي عام 2020. ويمثل 4 أضعاف الاقتصاد الألماني، و3 أضعاف الاقتصاد الياباني. كما يمثل الإنتاج الصناعي الصيني مرتين ضعف الإنتاج الصناعي الأمريكي اليوم. وتشير هذه الأرقام إلى مدى نجاح الصين في التنمية والتصنيع وانخراطها في الاقتصاد العالمي.

وقد أصبحت معدلات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين سريعة للغاية، وحققت كذلك معدل نمو سنوي ما زال هو الأعلى عالميا منذ عقود، وقد أصبحت الصين اليوم هي مصنع العالم، وذلك من خلال العمالة الرخيصة ذات الأعداد الضخمة، والتي أتاحت الفرصة للاقتصاد الصيني للازدهار اكثر من أي بلد آخر، ومن ناحية أخرى، يعد من الطبيعي أن يكون هناك الكثير من العقبات والمشكلات التي تقابل هذه التجربة الهائلة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: إشكاليات التجربة الصينية

كبقية نماذج وتجارب التنمية، لا تخلو التجربة الصينية من بعض العيوب والسلبيات، حيث تحتوي إلى جانب النجاحات عددًا من الإشكاليات أيضًا. على سبيل المثال، يوجد التباين فى مستويات التنمية بين مناطق مختلفة فى البلاد، والتفاوت فى الدخل بين سكان المدن وسكان الأرياف وظهور الفئات الاجتماعية المهمّشة والمستضعفة، لذا فتسعى الصين حاليًا، وبعد القضاء على الفقر المدقع، إلى تحقيق الرفاه المشترك بهدف تقليص الفجوة بين المناطق المختلفة.
ويعدّ تلوّث البيئة والاستهلاك المفرط للطاقة من الآثار السلبية للتنمية الصناعية. وعلى ضوء التعهدات الصينية فى بلوغ أهداف الحياد الكربونى بحلول عام 2060، تبذل الصين حاليًا جهودًا حثيثة لخفض

الانبعاثات الكربونية للمساهمة فى الجهود الدولية فى مكافحة التغيّر المناخى ومعالجة البيئة الإيكلوجية بجدية وباتخاذ تدابير صارمة.
ومن أبرز المشاكل الناجمة عن التنمية الاقتصادية فى الصين أن قطاع العقارات قد أصبح عمودًا فقريًا للاقتصاد الوطنى ومصدرًا رئيسيًا للدخل الحكومى، ما جعل أسعار البيوت مرتفعة جدًا خاصة فى المدن الكبرى كبكين وشانجهاى، وباتت المضاربات فى سوق العقارات أمرًا شائعًا بما يشكّل خطرًا على الاستقرار الاقتصادى والمالى وعبئًا كبيرًا على الشباب.
وبدأت الصين تعاني من مشكلة شيخوخة سكانها وقلة الأيدي العاملة بسبب تنفيذ سياسة "الطفل الواحد" لسنوات طويلة رغم أنها قد سمحت الآن بطفلين حتى ثلاثة أطفال لكل أسرة، وهو الأمر الذي يؤثر سلبًا على التنمية الصناعية ويشكل عبئًا كبيرًا على رعاية كبار السنّ.
وتعد اليوم العولمة الاقتصادية المطلب الموضوعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنتيجة الحتمية للتقدم العلمي والتكنولوجي، كونها تسهم في تعزيز تداول السلع ورؤوس الأموال، وتقدّم العلوم والتكنولوجيا والحضارات، والتبادلات بين شعوب البلدان، وتوفّر زخماً قوياً لتنمية الاقتصاد العالمي.
في الوقت الحاضر، تظهر اتجاهاتِ مناهضةِ العولمة والأحادية والحمائية التجارية في بعض البلدان. وكنتيجة للظهور المفاجئ لفيروس «كورونا» المستجد حدثت صدمات جديدة للاقتصاد العالمي. في مواجهة التغيرات الكبيرة التي لم نشهدها منذ قرن من الزمان، قدمت الصين خطة واضحة، تنصُّ على الاستمرار في دعم التعددية والعولمة الاقتصادية، لمساعدة البشرية جمعاء، والتعاون للفوز الكلي، وستواصل الصين تعميق الإصلاحات للوصول إلى أعلى مستوى من الانفتاح.

رابعا: الاستثمار الاجنبي في الصين

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين دوراً مهماً في اقتصادها في العقود الأخيرة وساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية التجارية، لا سيما في قطاع التصنيع الموجه للتصدير في الصين. تعتبر الصين مثالاً ناجحاً في موضوع الاستثمار الأجنبي؛ لم تنجح هذه الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل تمكنت أيضاً من أن تكون واحدة من أنجح الدول في مجال الاستثمار الأجنبي في البلدان الأخرى، مما زاد من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي. يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي فرصة لاستخدام السوق المحلية للبلد المضيف أو استخدام البلد المضيف لتصدير السلع المنتجة بسعر أقل. بناءً على ذلك، **يمكن تقسيم الاستثمارات في الصين إلى قسمين:**
1ـ الاستثمار لاستخدام السوق المحلية والإقليمية للصين
2ـ استثمار موجه للتصدير يسعى فيه المستثمرون في هذه الفئة إلى الإنتاج في البلد المضيف لتصدير المنتجات بتكاليف أقل إلى الأسواق العالمية.

تتطلع الدول المختلفة إلى استخدام الصين كاقتصاد موسع بموارد وعمالة رخيصة بحيث يمكن أن تكون موجودة في كل من السوق الصينية والأسواق العالمية الأخرى. كانت بداية الاستثمار الأجنبي في الصين من خلال التجميع وبهدف توسيع اقتصاد بلد المنشأ، لكن الصين كانت قادرة على أن تصبح واحدة من أنجح الدول في مختلف مجالات التكنولوجيا باستخدام القوى العاملة الوفيرة واكتساب المعرفة لهذه القوى. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع الاستثمارات الصينية في البلدان الأخرى لتسهيل نقل المعرفة من البلدان ذات المستويات الأعلى من التكنولوجيا والعلوم.
تعتبر تجربة الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أغنى التجارب وانجحها وافضلها في الدول النامية، وهنا يثور تساؤل مهم وهو, **ما هي الوسائل التي اتبعتها الصين لجذب الاستثمارات الاجنبية؟ ويأتي الجواب علي ذلك بالقول انه تعددت هذه الوسائل من قبل الصين لجذب عمليات الاستثمار الاجنبي ومنها ما يلي:**
1- توسيع محتوى وحجم الاستثمار وخاصة محتوى التكنولوجيا ومحتوى الإدارة.
2- توسيع مجالات الاستثمار واصبحت التجارة والاعمال المصرفية اكثر اهتمام المستثمرين الأجانب.
3- توقيع قروض مختلفة بين الصين والحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية.

4- اجتذاب استثمارات اجنبية مباشرة من خلال اقامة مؤسسات استثمارية مشتركة ومؤسسات تعاون اداري ومؤسسات استثمار شخصي للتجار الأجانب.

وسائل استخدام الاستثمار الاجنبي في الصين

- توقيع قروض مختلفة بين الصين والحكومات الاجنبية والمؤسسات المالية الدولية
- اجتذاب استثمارات اجنبية مباشرة من خلال اقامة مؤسسات استثمارية مشتركة ومؤسسات تعاون اداري ومؤسسات استثمار شخصي للتجار الاجانب
- يتضاعف حجم الاستثمار الاجنبي في الصين بشكل دائم وكبير
- وصل عدد الشركات العابرة للقارات التي تستثمر في الصين اكثر من 400 شركة وجاءت بصورة خاصة من امريكا واليابان ودول الاتحاد الاوربي
- توسع محتوى وحجم الاستثمار وخاصة محتوى التكنولوجيا ومحتوى الادارة
- توسعت مجالات الاستثمار واصبحت التجارة والاعمل المصرفية بئرة اهتمام المستثمرين الاجانب

سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

عملت الصين منذ بداية عملية الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينات من القرن العشرين على تنفيذ سياسات مختلفة بشكل معمق من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى نطاق واسع ، وهدفها من ذلك تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية عن طريق الحصول على رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والخبرة العالية في مختلف المشاريع التي ينفذها الاستثمار الأجنبي المباشر . وقد اتخذت الحكومة الصينية إجراءات مختلفة لتطويع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين والحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع وتقليل السلبيات المرافقة للظاهرة قدر المستطاع .

وقد أتبعت الحكومة الصينية أساليب مختلفة لجعل الاستثمار مناسب للظروف الواقعية الموجودة فعلا في الاقتصاد الصيني ، فقد كانت الصين تطبق النظام الاشتراكي في حين الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى نظام رأسمالي لكي يكون قادر على العمل بحرية تامة، فكان العلاج الصيني هو أقامة مناطق اقتصادية خاصة تطبق آليات سوق رأسمالية ثم العمل بشكل تدريجي على أقامة اقتصاد السوق في عموم الصين تحت شعار أقامة اقتصاد السوق الاشتراكي .

إن الإجراءات الصينية كانت مختلفة فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو قانوني، إلا أن التغيير كان شاملاً من أجل الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص . وقد ركزت الصين في البداية على المشاريع المشتركة بصفتها أكثر أمناً وأكثر فائدة وفي ما يلي توضيح لهذه الإجراءات .

الإطار القانوني الجديد للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

في بداية مرحلة الإصلاح ركزت الصين على الاستثمار المشترك ما بين رأس المال ً يعمل على تسهيل أقام الأجنبي ورأس المال المحلي، وقد أصدرت قانوناً خاصا يعمل على تسهيل إقامة هكذا مشاريع ويكون عامل مساعد وجاذب لأقامتها، وقد كانت من أهم فقراته أن حصة ومن بين أهم المستثمر الأجنبي يجب أن لا تقل عن 25% من رأسمال المشروع. **ومن بين اهم الفقرات الأخرى التي تضمنها القانون ما يلي:** أ_ تتمتع المؤسسات المشتركة والتي يزيد عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات بإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة سنتين منذ بدء تحقيقها الأرباح ثم إعفاءها من نصف ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات أخرى .

ب_ التركيز على المؤسسات المشتركة والتي تنتج لغرض التصدير إلى الخارج، حيث أعفيت من نصف ضريبة الدخل كل المؤسسات المشتركة التي تصدر إلى الخارج (70%) أو أكثر من منتجات.

ـج_ المؤسسات المشتركة التي تقوم بإدخال تكنولوجيا متطورة غير موجودة سابقا في الصين تحظى بإعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات من عمر المشروع .

د- الأرباح الموزعة على المستثمرين الأجانب إذا ما تم أعادت استثمارها في الصين لمدة لا تقل عن خمس سنوات تستعيد 40% من ضريبة الدخل التي دفعت عنها .

ه - كل المعدات والمستلزمات المستوردة من الخارج لغرض الاستثمار في المشروع المشترك تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية والتجارية، كما أن المواد الخام والسلع نصف المصنعة التي تستورد لتصنع وتصدر إلى الخارج تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية المختلفة.
و_ يسمح للمؤسسات الخاسرة في أوائل مدة إنشاءها أن تعوض ضرائبها بما تكسبه من أرباح في مدة لاحقة وقد تكون مدة التعويض خمس سنوات.
لقد شهدت التشريعات في الصين تطورا مستمرا من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية ًالمباشرة ومن أجل رفع كل أنواع المعوقات من أمامها فقد صدر في الصين قانون سمية بقانون ال22 مادة والذي عد نقطة تحول في الصين تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تم في هذا القانون التمييز بين أنماط مختلفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتم التركيز على الاستثمارات التصديرية وذات التكنولوجيا العالية إذ تعد هذه الاستثمارات هي المفضلة في عملية الجذب.
وقد ركزت الحكومة الصينية على وضع قواعد تعاقدية لتأسيس مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما المشترك ، وتم وضع قانون لذلك في عام 1988 وحرصت الحكومة الصينية عند وضعها لهذا القانون على مسألة عدم المغالاة في قيم الأصول التي يتم تقديمها كمساهمة من جانب الشريك الأجنبي والحيلولة دون الفشل في الوفاء بالتمويل الذي يتم الموافقة عليه، أو توريد معدات وآلات مخالفة للمواصفات التي تم الموافقة عليها. وقد قامت الحكومة الصينية بأجراء تغييرات على الدستور الصيني في عام 1988 من أجل السماح بتأجير الأراضي للمشاريع الأجنبية . وفي أيار مايو 1990 تم تشريع قوانين تحرر من القيود التي كانت مفروضة على استخدام الأراضي بواسطة المستثمرين الأجانب ، وكذلك قوانين أخرى سمح بمقتضاها أن يكون رئيس الشركة شخصا أجنبيا كما تم السماح بأن يكون عمر الامتياز الممنوح للمستثمر ًالأجنبي 70 سنة أو اكثر وفي بعض الحالات تكون المدة الزمنية مفتوحة . لقد أجرت الصين العديد من التعديلات على الدستور بما يضمن تسهيلات وحماية أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر ، فالدستور الحالي في الصين تم وضعه في عام 1982 وشهد العديد من التعديلات في الأعوام 1988 و1993 و1999 و2004 ومن خلال هذه التعديلات المتلاحقة تم التركيز على قضية الانفتاح والسير باتجاه الرأسمالية تحت شعار اشتراكية السوق . وفي التعديل الأخير في عام 2004 تم التركيز على حماية الممتلكات الخاصة وحماية حقوق الإنسان وقد عد هذا التعديل أمرا ضروريا لحماية الممتلكات الخاصة للمستثمرين الأجانب وعند خطوة جديدة لتحقيق الصين استثمارات أجنبية مباشرة جديدة. وقد استطاعت الصين بناء نظام قانوني متكامل يحمي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فمنذ بداية ثمانينيات القرن العشرين حتى عام 1997 أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب ومجلس الدولة أكثر من 500 قانون ولائحة اقتصادية تتعلق بالأجانب واستثمارا وفي عام 1997 عدلت الحكومة الصينية دليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ليكون أكثر حرية وانفتاح وليركز على القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الصيني.

سياسة إقامت المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:
على أثر بدء سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين ، أتبعت الحكومية الصينية سياسة أقامة المناطق الاقتصادية الخاصة. والتي عدت بوابة لدخول الاستثمارات الجديدة والابتكارات والتكنولوجيا والخبرات المتطورة إلى الصين ، حيث يتم اكتشاف وهضم كل هذه الأشياء داخل تلك المناطق الخاصة ومن ثم تعميمها على الصين من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع. والمناطق الاقتصادية الخاصة هي عبارة عن مناطق محددة جغرافيا وإداريا، تمتاز بقوانين وتسهيلات خاصة في مختلف المجالات الضريبية والإدارية والمالية، تهدف بالدرجة الأساس إلى جذب الاستثمارات الأجنبية ولا سيما المباشرة، وتسعى إلى زيادة الصادرات إلى الخارج. لقد كان لأتباع الصين سياسة أقامة المناطق الاقتصادية الخاصة أسباب نابعة من الظروف الموضوعية الخاصة بالاقتصاد الصيني ويمكن أجمال أهم هذه الأسباب بالأتي:
- الخلافات العقائدية في داخل الصين، فالصين يحكمها حزب شيوعي ونظام اقتصادي اشتراكي في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل وفق آليات السوق ويحتاج إلى جو من الحرية والانفتاح ، ومن أجل

تلافي هذا التناقض أقامة الحكومة الصينية هذه المناطق المحدودة وسنت لها قوانين خاصة أكثر حرية وانفتاح وفق إلية السوق على خلاف بقية المناطق الصينية .

- لم يتوفر للصين البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمار في عموم الصين، لا سيما في بلد واسع وكبير يحتاج لاستثمارات هائلة لبناء بنية تحتية متكاملة، ولذلك عمدت الصين إلى أتباع أسلوب المناطق الخاصة التي يتم بناء بنية تحتية متكاملة فيها تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي ونواة لبنية تحتية متكاملة لعموم الصين.

- إن فلسفة الزعيم الصيني دنغ سياو بنغ تقوم على الإصلاح التدريجي، حيث يتم اختبار الإجراءات الإصلاحية المختلفة والتحقق من نتائجها قبل تعميمها على عموم الاقتصاد وبذلك أصبحت المناطق الخاصة مختبرات حية لمختلف أنواع الإجراءات والقرارات الإصلاحية الحديثة .

وقد اعتمدت الحكومة الصينية على سياسة تدريجية إقليمية في عملية أقامة المناطق الخاصة فبدأت في الشرق وعلى السواحل ثم انتقلت إلى داخل البلاد حتى وصلت إلى أقصى الغرب مؤخرا .

بدأت الصين في أقامة المناطق الخاصة في المنطقة الشرقية الساحلية من الصين وذلك يعود إلى أسباب مختلفة من أهمها :

- وجود المناطق الصينية المنفصلة عن الصين وهي المستعمرة البريطانية هونغ كونغ ، والمستعمرة البرتغالية مكاو ، وإقليم تايوان المنفصل عن الصين . وهذه المناطق تتمتع باقتصاديات رأسمالية متطورة وعلاقات تجارية كبيرة مع مختلف دول العالم ولا سيما الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالي سعت الصين إلى أقامة مناطق اقتصادية خاصة قرب هذه المناطق لتكون نافذة للصين على العام الخارجي ومنفذ مهم للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من هذه المناطق ومن العالم الخارجي عبر هذه المناطق - قرب هذه المنطقة من الموانئ الرئيسة في الصين والتي تعد منفذ مهم على العالم الخارجي وذات قدرة على استيعاب الاستثمارات القادمة من الخارج .

- عدم الحاجة إلى بناء بنية تحتية كبيرة ذات كلفة علية ولا سيما في مجال النقل والمواصلات .

- الكثافة السكانية الكبيرة في المنطقة الشرقية والحاجة إلى أيجاد فرص عمل جديدة للأيدي العاملة في هذه المنطقة.

وقد بدأت الصين بإقامة أربعة مناطق اقتصادية خاصة وذلك في عامي 1979– 1980 حيث أنشئت كل من شنزن وشانتو وزهوهي في مقاطعة كواندونغ، والتي تقع بمحاذاة مستعمرة هونغ كونغ ، وقد عدت هذه المناطق حلقة وصل ما بين بر الصين والمستعمرة البريطانية. والمنطقة الاقتصادية الرابعة هي أكسايمن في مقاطعة فوجيان والتي تقع مقابل جزيرة تايوان على البر الصيني . إن أقامة هذه المناطق بالقرب من هونغ كونغ وتايوان جاء لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وتحقيق أعلى مستوى من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من تلك المناطق إلى الصين . وقد امتلكت تلك المناطق الخاصة مجموعة من الخصائص جعلتها مراكز جذب فعالة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد تمتعت باستقلال ذاتي عن السلطة المركزية وحرية في اتخاذ قرارات الاستثمار للمشاريع التي لا يزيد حجم الاستثمار الأجنبي فيها عن 30 مليون دولار، فضلا عن سلطة كاملة في فرض الضرائب التي تراها ضرورية ، وتميزت هذه المناطق بسياسة ضريبية خاصة تقوم على أساس الإعفاء والتخفيض والتسهيل لرأس المال الأجنبي. وفي عام 1984 أعلنت الحكومة عن فتح 14 مدينة ساحلية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ، تتمتع مناطق اقتصادية خاصة بكل ما للمنطقة الخاصة من امتيازات ، وذلك وفق سياسة تنمية وانفتاح السواحل الصينية أمام العالم. وقد توسعت هذه السياسة في عام 1985، حيث أعلنت المزيد من المناطق الساحلية مناطق مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وأعطيت لها صلاحيات وامتيازات خاصة .

لقد سجلت المناطق الاقتصادية الخاصة نتائج مثيرة في الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الصناعي فقد بلغت قيمة صادرات في عام 1991ضعف ما كانت عليه في عام 1987وشكلت نسبة 9% من أجمالي صادرات الصين، وقد حققً الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الخاصة تطورا كبيرا إذ بلغ في عام 1991 ما يزيدً عن 8 أضعاف ما كان عليه في عام 1987، كما أزداد

الناتج الصناعي في المناطق الخاصة بنسبة 35% خلال المدة 1987 -1991 . ويعزى النجاح الكبير الذي حققته المناطق الاقتصادية الأربعة الأولى إلى العوامل الاتية:

- الحوافز التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب هي الأفضل مقارنة بالدول الأخرى
- إن هذه المناطق هي الوحيدة المفتوحة للاستثمار الأجنبي في عموم الصين بداية مدة الإصلاح .
- المقدار الكبير من الاستثمار المحلي الذي جاء على شكل مشاريع مشتركة مقامة من قبل السلطات الإقليمية في الأقاليم الساحلية

ومن الأمثلة البارزة على النجاح في هذه المناطق الاقتصادية هو ما حققته منطقة شنزن ، فقد بدأت هذه المنطقة في عام 1980 عندما حصلت على 30 مليون يوان من القروض الوطنية لأقامة البنية التحتية لها ، وبعد ستة أشهر فقط وقعت شنزن (600) اتفاقية لمشاريع استثمارية أجنبية ، وبلغت الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا 200 مليون دولار ، وفي سنة 2001 أصبحت شنزن مركزا تجاريا عالميا حيث ترتبط بعلاقاتً تجارية مع أكثر من 120 دولة ومنطقة في العالم وتصدر (7/1 من أجمالي صادرات بر الصين ، وفي نهاية عام 2001 كان عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المسجلة في شنزن يبلغ (27000 مشروع تعود ملكيتها إلى أكثر من (70 دولة من مختلف أنحاء العالم برأسمال قدره (6.26 مليار دولار وتعمل في شنزن 90 شركة متعدية جنسية من أكبر 500 شركة متعدية جنسية في العالم . أما مقاطعة هاينان فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من الخارج والمقامة في أول سنة بعد إعلانها منطقة اقتصادية خاصة 2000 ، وقد ارتفعت صادراتها من (281 مليون دولار في عام 1988 إلى (770 (مليون دولار في عام 1993 . وفي عام1990 تم أقامة منطقة بودنغ في مقاطعة شنغهاي، حيث صممت كمنطقة اقتصادية مفتوحة يمكن أن تتمتع بسياسة أكثر مرونة من تلك المطبقة في المناطق الاقتصادية الخاصة الأخرى . وقد حققت بودنغ نتائج جيدة ففي عام 2002 بلغ حجم الإنتاج الصناعي فيها 5.26 مليار دولار بزيادة نسبتها 21%عن العام السابق واحتلت صناعة التكنولوجيا الحديثة فيها 41 % من أجمالي الإنتاج الصناعي ، وبلغت الاستثمارات الأجنبية المتعاقد عليها (67.2 (مليار دولار بزيادة نسبتها (3.33%عن العام السابق ، وحققت (56.13 مليار دولار من الصادرات إلى خارج الصين بزيادة نسبتها (3.23%عن العام السابق.

في العام 1992 بدأت الحكومة الصينية سياسة جديدة قائمة على توسيع وإكثار المناطق الخاصة ، وذلك بالتوجه إلى داخل البلاد وإلى المناطق الحدودية التي لم تحصل على شيء من الاستثمارات الأجنبية . حيث تم تحديد مدن جديدة في داخل البلاد كمناطق اقتصادية خاصة ، ومن ثم صدر القرار باعتبار كل عواصم المقاطعات مناطق خاصة مفتوحة لها الحق في تطبيق سياساتها الخاصة . وقد كان هدف الحكومة الصينية نقل التنمية والتطور الذي حصل في شرق الصين إلى وسط وغرب الصين وتعميمه على كل البلاد من اجل القضاء على الفجوة الاقتصادية التي تكونت ما بين هذه الأقاليم وتحقيق شيء من التوازن فيما بينها . وخلال هذه المدة أخذت الصين تسعى إلى التحكم في نوع الاستثمار الأجنبي ، والتركيز على مفهوم الكفاءة والنوعية بدلا من الحجم بالنسبة للاستثمارات الوافدة لكي يتم توظيفها بكفاءة في إطار استراتيجية التنمية والتحديث، فتم التركيز على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتطورة .

بدأت الحكومة الصينية بإنشاء مناطق خاصة جديدة أرادت أن تكون مناطق متخصصة في جذب الاستثمارات عالية التكنولوجية فسمية بمناطق تطوير التكنولوجيا والاقتصاد Economic and Technology development Zones هذه المناطق عدت مراكز لتطوير الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، حيث تم سن تشريعات تقدم الكثير من الحوافز الضريبية للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الإلكترونيات والبرمجيات والحاسبات والاتصالات وعلم الفضاء والطيران ، من أجل أن تقوم بالاستثمار في هذه المناطق التي صممت لاستقبال هكذا أعمال ، وعلى خلاف المناطق الخاصة التي أقيمت في الشرق وعلى الساحل التي كانت تعتمد على الصناعات كثيفة العمل منخفضة التكنولوجيا وعلى أثر هذه التجربة تم أقامة مناطق جديدة أخرى سمية بمناطق تطوير التكنولوجيا المتقدمة Zones Development Technology-High وتم تطبيق سياسة ضريبية خاصة في هذه المناطق هدفها جذب المؤسسات الأجنبية المتخصصة ببحوث التكنولوجيا المتقدمة ، وتحولت هذه المناطق إلى مراكز علمية متقدمة لتطوير تكنولوجيا اقتصادية عاليةً جدا في مختلف االمجالات . وقد

انضمت مناطق أخرى إلى جملة المناطق الاقتصادية الخاصة جدا في الصين هي المناطق الحرة areas Trade Freeوهي مناطق تقليدية لتطوير التجارة وقد كان هناك منطقتين في الشرق في بودنغ وشنغهاي ثم أصبحت كل المناطق الحدودية مع الدول المجاورة في المنطقة الغربية مناطق تجارة حرة . وفي أواخر التسعينات من القرن العشرين سعت الحكومة الصينية إلى توجيه الاستثمار الأجنبي إلى مناطق بكر لم تستغل ، والتركيز على قطاعات لم يدخلها المستثمر الأجنبي بالشكل المطلوب وأهمها القطاع الزراعي . حيث تم تخفيض ضريبة الدخل التي تفرض على الشركات الأجنبية بمقدار (30 % إذا ما استثمرت في الزراعة و الغابات أو المناطق ثم قامت الحكومة الصينية بتخفيض الحدودية النائية لمدة لا تقل عن 10سنوات . الضرائب المفروضة على الشركات في المناطق الحرة الغربية بنسبة 24% إذا تجاوزت قيمة المشروع المقام 30 مليون دولار ،كما تم تخفيض أسعار الأراضي المباعة أو المؤجرة إلى المستثمر الأجنبي في المناطق النائية بنسبة 10-30 % حسب أهمية المشروع . وتم التركيز على الشركات التي تعتمد على المواد الأولية والخامات الصينية حيث تم إعفائها من 50% من الرسوم المفروضة على تلك المواد . في عام 2000 أخذت الحكومة الصينية تركز وبشكل أكبر على المنطقة الغربية بالتحديد ، ويعود ذلك إلى كونها المنطقة الأفقر في الصين . ولذلك وضعت الحكومة الصينية خطة لتطوير تلك المنطقة التي حددت ب12 مقاطعة في غرب الصين ، وهذه المنطقة تمثل 4.71 %من مجمل مساحة الصين وتعداد سكانها يصل إلى 355 مليون نسمة يمثلون 1.28%من تعداد السكان ، وتساهم هذه المنطقة ب2.17 %من أجمالي الناتج المحلي الصيني ، كما تمتلك المنطقة الغربية موارد طبيعية كبيرة غير مستغلة بشكل جيد ، حيث تمتلك 80 %من أجمالي موارد الطاقة الكهرومائية في الصين ، (70 %) من احتياطي الغاز الطبيعي ، و(60 % من احتياطي الفحم ، كما تحتوي على (170) نوع من المعادن ، وتنخفض فيها تكاليف اليد العاملة عن بقية مناطق الصين حيث تعادل 40% فقط من معدل كلفة اليد العاملة فـي عموم الصين.

وقد عملت الحكومة على إيجاد معاملة ضريبية خاصة للشركات الأجنبية التي تعمل في تلك المناطق . حيث تم فرض ضريبة دخل موحدة مقدارها (15 %) على شركات الاستثمار الأجنبي التي تنتج للسوق المحلية و(10 %) للشركات التي تنتج لغرض التصدير إلى الأسواق العالمية ، وقد اعتمدت ثلاث مدن في المنطقة الغربية لتكون محور استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم الانطلاق باتجاه بقية المدن والمواقع في المنطقة الغربية ،(وهذه المدن هي (شيان و تشنغدو و تشونغتشينغ) . وقد عملت الحكومة الصينية على تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الموارد المعدنية في باطن الأرض بغرب الصين ، فأقرت أنه بعد اكتشاف المستثمر الأجنبي الموارد المعدنية ذات القيمة الاستخراجية بواسطة التنقيب يضمن لهذا المستثمر بحق الأسبقية في الاستخراج وفقا للقانون ، كما يتم إعفاء المستثمر من رسوم حق التنقيب ورسوم حق الاستخراج . ومن أجل رفع كفاءة استخراج المعادن من باطن الأرض تم إعفاء المستثمر الأجنبي من رسوم تعويض الموارد المعدنية المستخرجة التي تكون نسبة استعادتها وبنسبة

استخدامها الشامل (أي تقليل الشوائب والمخلفات) أعلى من المستوى المصمم الأصلي أو المستوى الذي حددته الدولة الصينية . كما شمل ذلك الإعفاء مشاريع التعدين الصعبة ذات المعادن رديئة النوعية.

إن أحد العوامل المهمة التي جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا في المقاطعات الداخلية والغربية هو أتباع هذه المقاطعات لسياسات ضريبية سيئة ، فضريبة الدخل على المشاريع الممولة من الخارج كانت موحدة حتى العام 1991 عند (30 %) مضاف إليها ضريبة محلية مقدارها (3%) .ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تباطؤ الاستثمار الأجنبي في المقاطعات الداخلية السلطة المحدودة للحكومات المحلية في أقامة مشاريع الاستثمار فضلاً عن ضعف هياكل الارتكاز لاسيما النقل والمواصلات والاتصالات والخبرة الإدارية والعمل الماهر . ويجدر بالذكر أن المناطق الشرقية الصينية حصلت على (85 %) من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1980-2004) في حين لم تحصل بقية أقاليم الصين إلا على (15 %) فقط خلال المدة نفسها .

إن نتائج تقييم مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى الوطني في عام 2020، تشير إلى أن تلك المناطق تتسم بالنمو المستقر والدور البارز لمنصتها المفتوحة والقدرة الممتازة على الابتكار

التكنولوجي، وغير ذلك من الخصائص الرئيسية. ووفقا للبيانات، فإنه في عام 2019، ومقارنة مع عام 2018، بلغ إجمالي الناتج المحلي لمناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على المستوى الوطني، والبالغ عددها 218، إلى 5ر10 تريليونات يوان وهو ما يمثل 6ر10% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، بزيادة بلغت نسبتها 3ر10%، وحققت معدل نمو أعلى من متوسط معدل نمو الاقتصاد الصيني بـ2ر4 نقاط مئوية؛ ووصل إجمالي وارداتها وصادراتها إلى 4ر6 تريليونات يوان، بزيادة بلغت نسبتها 4%، وحققت زيادة أعلى من متوسط الزيادة على المستوى الوطني بـ6ر0 نقطة مئوية، وهو ما يمثل 2ر20% من إجمالي الواردات والصادرات الصينية؛ وبلغ حجم الاستثمار المحلي للمؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي 76ر54 مليار دولار أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 7ر3%، وهو ما يمثل 22% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الصين، مما يلعب دورا داعما في استقرار التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

الحزام والطريق قوة محركة جديدة للنمو الاقتصادي العالمي

أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة" الحزام والطريق"، اعتمادا على نفس المفهوم الصيني القديم بالتركيز على التجارة والثقافة، وأضيفت له مفاهيم جديدة وهي التعايش السلمي، والتكافل السلمي، والتكافل المتناغم. المفهوم الصيني الجديد في عهد شي جين بينغ اتخذ له شعار "الحزام والطريق" مستمدا ركيزته وتاريخه من طريق الحرير الذي أطلقته الصين في العصور القديمة للتجارة وتسويق الحرير الذي كان أهم سلعة للصين في العالم القديم، ثم اجتذابها الثقافات من دول أوروبا والشرق الأوسط وخاصة الحضارة الإسلامية والنهضة الأوروبية. طريق الحرير عبر في جوهره عن فلسفة الصين المستمدة من تراثها، اعتمدت على بناء شراكات إستراتيجية تعاونية مع الدول الأفريقية والدول العربية ومع أمريكا اللاتينية، ومع الاتحاد الروسي كدولة جوار إقليمي.

الرئيس شي جين بينغ هو زعيم الصين في القرن الحادي والعشرين، والذي أطلق مفاهيم جديدة من بينها، مفهوم التفاعل بين فرص الصين والعالم أي استفادة الصين من الفرص المتاحة لدول العالم، وجعل الفرص المتاحة للصين في متناول دول العالم الأخرى. كما أطلق مفهوم الحلم الصيني، وهو تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية العظيمة، ومنها السعي لتحقيق التنمية السلمية المستدامة والمشتركة بهدف تحقيق المصالح المتبادلة والكسب المشترك مع العالم الخارجي. النمط الجديد للعلاقات بين الدولتين الكبيريين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كان من المفترض أن يقوم على ثلاثة ركائز هي: عدم النزاع بين الدولتين والبحث عن حلول مشتركة للخلافات والتناقضات؛ الاحترام المتبادل بين القوتين العظميين؛ التعاون وتحقيق الكسب المشترك للجميع. وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في 24 أكتوبر 2013، طرح شي جين بينغ مفهوم العلاقات بين دول الجوار، وهو أن تقوم العلاقة مع دول الجوار على أساس مبدأ المودة واتخاذها كشركاء والتمسك بحسن الجوار وإثراء هذه العلاقة وتأمينها من أجل تحقيق المنفعة المشتركة والتسامح، واعتبار الدول الآسيوية هي الساحة الأهم للسياسة الخارجية للصين التي تقوم على العلاقة الحميمة والصدق وتحقيق المنفعة المشتركة، والتسامح، والسعي لمحو ما يسمى بـ"نظرية التهديد الصيني" وخلق بيئة جوار يمكن من خلالها حل المشكلات والتناقضات.

طرح الرئيس شي "مبادرة الحزام والطريق" في شهري سبتمبر وأكتوبر 2013 في زيارتين لكازاخستان وإندونسيا. وأولت الصين اهتماما خاصا بقضية الأمن مع دول الجوار وهو ما يتحقق عبر التعاون في مقاومة الإرهاب، ورفض دعاوى الانفصال، وتطوير البنية التحتية المرتبطة بالطريق، والتنمية الاقتصادية على جانبي الطريق، وهو ما يحقق الحزام الاقتصادي ويضع أسس التعاون مع دول الجوار وبذلك يتحقق الأمن الاقتصادي والأمن الوطني لكل دولة.

وقد قسمت الدبلوماسية الصينية مناطق الحزام والطريق إلى عدّة مناطق إستراتيجية، تبدأ بالقارة الآسيوية ثم الأوروبية ثم الأفريقية حيث يعبر الحزام والطريق تلك القارات الثلاث. طريق الحرير البحري يعبر منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة جنوبي آسيا والخليج العربي والبحر الأحمر والضفة الغربية من المحيط الهندي أي شرقي أفريقيا. ويقوم التعاون الأدنى مع الدول المعنية على الإطار الثنائي

والإطار متعدد الأطراف والتعاون دون الإقليمي وعبر الأقاليم. ومن هنا كانت إنشاء وتطور منظمة منذ عام 2001 لحل النزاعات الحدودية في المنطقة وتعزيز منظمة شانغهاي للثقة العسكرية على الحدود والقضاء على تهريب المخدرات والأسلحة ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتوسيع التعاون ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها من مجالات التعاون الأمني غير التقليدي. ومن ذلك أيضا، إنشاء منتديات التعاون الصيني- الأفريقي، والصيني- العربي، والصيني- اللاتيني، والحوار الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومكافحة القرصنة في الساحل الأفريقي والتي تهدد الملاحة في خليج عدن ودول شرقي أفريقيا جنوبا. وقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدّة قرارات لمحاربة القرصنة منها القرارات رقم 1816 و1846 و1897. وتقوم القوات البحرية للدول المختلفة ومن بينها الصين بعمليات حراسة بتكليف من مجلس الأمن.

وتولي "مبادرة الحزام والطريق" اهتماما خاصا للصراعات الجيوستراتيجية بين الدول الكبرى وبين دول الجوار، ولمساعي بناء شبكات مع بعض دول الجوار البعض مثل مبادرة تشيناي الهندية في يوليو 2011. وترفض الصين منطق الولايات المتحدة الأمريكية بالتوسع في دول آسيا الوسطى، وتحرص على التعاون مع مبادرات أي مجموعة من الدول في آسيا أو أوروبا تتكامل مع "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، ومن ذلك مبادرة روسيا عام 2002 بإنشاء ممر شمالي- جنوبي يربط روسيا والهند وإيران بإنشاء قناة تمتد من الهند للقارة الأوروبية مرورا بإيران والقوقاز وروسيا، وكذلك اقتراح روسيا بالاندماج مع منطقة آسيا الوسطى لبناء تحالف أوروآسيوي مما يؤدي للتكامل بين اتحاد الدول المستقلة. وتسعى الصين لإزالة المخاوف لدى روسيا والهند من مبادرة الحزام والطريق، كما تسعى الصين أيضا لحل النزاع على سيادة الأراضي والجزر في بحر الصين الجنوبي مع دول جنوب شرقي آسيا، ومنها النزاع المتصاعد على جزر نانشا (سبراتلي) بين الصين والفلبين وفيتنام، وعلى المناطق الاقتصادية الخالصة وجزر دياويوي في بحر الصين الشرقي بين الصين واليابان. وترى الصين أنه من الصعب حل تلك النزاعات في المدى القصير لأن لها عمقا تاريخيا، وكذلك النزاعات البرية بين الصين والهند. وتنتهج الصين سياسة مراعاة مصالح جميع الدول في المنطقة الخاصة بالحزام والطريق، كما تهتم الصين بالدور المحوري لباكستان. إن الهدف من ربط طريق الحرير القديم بمبادرة الرئيس شي جين بينغ هو أن تتواكب مع القرن الحادي والعشرين، الذي يتسم بست سمات، هي: الأولى، أنه قرن لعالم متشابك ومتداخل، ومن هنا فإن مفهوم الحزام والطريق يعني تدخل الاقتصاد والتجارة مع السياسة والثقافة؛ الثانية: أن مبادرة الحزام والطريق تضيف بعدا جغرافيا تنمويا، فهي تربط بين الصين والدول الأخرى التي يمر بها الحزام والطريق؛ الثالثة: أنه يربط بين طريق الحرير كمرجعية تاريخية وبين فكر الصين الحديثة في القرن الحادي والعشرين؛ الرابعة: الحزام والطريق يتماشى مع مفهوم تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وخاصة مع دول آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا؛ الخامسة: أن المبادرة تنقل تنمية الصين إلى مناطقها الداخلية والغربية؛ السادسة: أن المبادرة تقدم نموذجا صينيا للتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي أمام العالم الخارجي، للتعرف على هذا النموذج والاستفادة منه وليس بالضرورة نقله حرفيا.

الهدف من المبادرة هو خلق مجال للتسويق للصناعات الصينية ومن ذلك إيجاد مجال للتغلب على الركود؛ وبناء نموذج من التعاون الإقليمي مع دول آسيا الوسطى بدلا من الصراع والنزاعات مع دول الجوار، ولذلك أنشأت الصين صندوقا لتنمية البلدان التي يمر بها الطريق؛ وتأهيل الموانئ في دول طريق الحرير البحري، وقد أنشأت الصين البنك الاستثمار الآسيوي لتطوير البنية الأساسية في الموانئ التي يمر بها الطريق.

خلافا للأسس التي قامت عليها حضارات أخرى في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط حيث كان محور قيامها هو التوسع العسكري والغزو والاستعمار الحضاري ونشر الفكر الخاص بتلك الحضارات. الحضارة الصينية قامت على التعاون والثقافة والفكر والسلام والتناغم والتكامل، وليس على الحروب والصراع والغزو والعدوان.

شهدت التجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق، نموا قويا وارتفع إجمالي واردات وصادرات الصين مع هذه البلدان بنسبة 5ر27% على أساس سنوي لتصل إلى 35ر5 تريلونات يوان

(الدولار الأمريكي يساوي 4ر6 يوانات حاليا) في الفترة من يناير إلى يونيو 2021، وشكل حجم التجارة 6ر29% من إجمالي التجارة الخارجية للصين في نفس الفترة، في حين سجل النمو 4ر0 نقطة مئوية أسرع من الوتيرة الإجمالية، وتوسعت صادرات الصين إلى الدول الواقعة على طول الحزام والطريق بنسبة 1ر29% على أساس سنوي في فترة الأشهر الستة وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات من هذه الدول بنسبة 6ر25%، مع حدوث نمو مطرد في الواردات من النفط الخام والمنتجات الزراعية وخام المعادن.
تشير التقارير إلى أن خدمة قطارات الشحن بين الصين وأوروبا أسهمت بشكل كبير في استقرار التجارة على طول "الحزام والطريق". وأظهرت أن الخدمة تعاملت مع 7377 رحلة في النصف الأول من عام 2021، بزيادة بلغت نسبتها 43% عن نفس الفترة من العام السابق. وحتى الآن، وصلت قطارات الشحن الصينية- الأوروبية التي تسافر على طول 73 خطا إلى أكثر من 170 مدينة في 23 دولة أوروبية. كما قدمت خدمات القطارات دعم النقل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق الواقعة على طول "الحزام والطريق".
في عام 2020، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين مائة تريليون يوان للمرة الأولى، وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تساهم الصين بأكثر من ثلث النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021.
اليوم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالصين عشرة آلاف دولار أمريكي، وتحسنت مستويات معيشة الناس تحسنا كبيرا؛ وتم بناء أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم، مع تأمين طبي أساسي يغطي أكثر من مليار وثلاثمائة مليون شخص وتأمين معاش أساسي يغطي ما يقرب من مليار شخص؛ كما زادت مساحة الغابات في الصين لأكثر من 30 عاما متتاليا، نحو ربع المساحة الخضراء التي نشأت في العالم حديثا من عام 2000 إلى عام 2017، وتحتل نسبة مساهمتها المرتبة الأولى في العالم.

الاستثمار الأجنبي الصيني في الدول الأخرى

من أجل تنفيذ سياسات التجارة المفتوحة، اتجهت الصين إلى الاستثمار في مختلف البلدان وفي مختلف المجالات، والسياسات التي يتم اتباعها بأهداف مختلفة. أحد هذه الأهداف هو خلق سوق للمنتجات المصنوعة في الصين؛ علاقات الصين الخارجية مع الدول الأخرى تسهل الاستثمار فيها ويمنح الصين القوة والمبادرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الأمر يساعد الصين على ترسيخ مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم والتأثير على موقع الولايات المتحدة وهيمنتها في مختلف الدول. عادة ما يتم الاستثمار في البنية التحتية لمختلف دول العالم ولا تقتصر على البلدان المتقدمة.

مقارنة التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة في الصين

بسبب الميزة النسبية في إنتاج السلع بسبب اليد العاملة الرخيصة والسياسات التيسيرية، استمر الاستثمار الأجنبي في الصين في الارتفاع؛ لكن في حالة الاستثمار الأجنبي للصين في البلدان الأخرى، فإن الوضع مختلف قليلاً، وتوقف اتجاهها الصعودي في عام 2016 فجأة وبدأ في الانخفاض، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تراجع الاستثمار في الولايات المتحدة ودول أخرى بسبب الجدل مع الولايات المتحدة، والتي تُعرف بالمنافس التجاري للصين.
ومع ذلك، من المثير للاهتمام ملاحظة أن رقم الاستثمار الأجنبي الصيني في عام 2014 كان مساوياً لجذب رأس المال الأجنبي في الصين، مما يشير إلى علاقة متبادلة ومتقاربة بين جذب رأس المال وتدفقه، وفي عامي 2015 و 2016، كانت تدفقات رأس المال الخارجة أكثر من ذي قبل.
إذ حققت الصين في ظلها إنجازات باهرة لم تقتصر أثارها على الانفتاح الصيني الكبير على الخارج بل أسفرت عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير على الصين حتى أصبحت حسب المصادر الرسمية الصينية ثاني دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الامريكية, وكذلك جاء تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019 والذي تصدره منظمة الاونكتاد بأن حجم التدفقات الداخلة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال العام 2018 في الصين وصل الي 139 مليار دولار مقارنة بالعام الذي قبله وقد حقق 134 مليار دولار, كما اوضح التقرير ان الصين كذلك تحتل المرتبة الثالثة في اعلى

20 اقتصاد اصلي حيث حققت الصين عام 2018 حجما من التدفقات الخارجة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة بلغ 130 مليار دولار.
كما ان الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو كبيرة لا تقل عن 8 % سنويا منذ اكثر من 15 عام كما اصبحت الصين عملاق وقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين بفضل الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي انعشتها, ومن أهم الأسباب التي حولت الصين الى عملاق مستيقظ ونشط هو موضوع الانفتاح الاقتصادي والظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي جعلت من الصين محط انظار المستثمرين في العالم. كيف حدث هذا ؟ لقد عملت الصين على استخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر الى اكثر من 1000 مليار دولار وكذلك أصبحت الصين تستخدم القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة وقد وافقت الصين عام 1990 على 315 الف مشروع استثماري اجنبي بقيمة تعاقدية قدرها 600 مليار دولار وبذلك اصبحت الصين ثاني اكبر مستقبل للاستثمارات الاجنبية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية علما بأن نصيب الدول العربية من الاستثمار العالمي هو 1%فقط, وذلك حسب تقرير الاستثمار العالمي.

التسهيلات التي قدمتها الصين للمستثمرين
ان تجربة الانفتاح على العالم الخاجي في الصين هي تجربة مثيرة تستحق الدراسة والاعجاب ويمكن ان نستفيد من هذه التجربة الغنية حيث تتزايد الاستثمارات الاجنبية بمعدلات سريعة وفائقة والسر في ذلك هو ان الحكومة وصلت الى مستوى عالي جدا من المرونة في التيسير على المستثمرين الاجانب الى حد يصعب معه على هؤلاء المستثمرين اذا ما اقتربوا من التجربة الصينية ان يقاوموا اغراء الاستثمار والتسهيلات هناك **وبشكل عام وضعت مبادىء وسياسات اساسية لدعم وجذب وتشجيع واستخدام الاستثمار الاجنبي اهمها :**
- كسب العون الاجنبي كعامل مساعد وان يكون لدى الصين قدرة على هضم وتسديد الراساميل الاجنبية
- المثابرة في الاعتماد على الذات كعامل رئيسي
- المثابرة على مبدا المنفعة المتبادلة وضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والاجنبي
- استيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين
- تطوير الفعالية الاقتصادية للرساميل الاجنبية من خلال استخدام اسلوب الادارة العلمية وزيادة اصناف المنتجات ورفع كميتها وجودتها
- الحصول على اكبر المكاسب من اقل الاستثمارات
- توسيع الصادرات بالعملة الصعبة
- اعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للاجانب الذين يشتركون في مشروعات مشتركة لا سيما في ضرائب الدخل
- اعفاء المشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل
- اعطاء افضلية في ضرائب الصناعة للمؤسسات الاستثمارية المشتركة في حال تعرضت للخسارة حيث يمكن اعفاءها من الضريبة ا
- اعفاء الاجانب في المؤسسات الاستثمارية المشتركة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين
- ضمان حقوق الاجانب في تسيير ادارة المؤسسات الاستثمارية المشتركة

سياسات اضافية متعلقة بالاستثمار الخارجي والتجارة
*حققت الصين سرعة في السير صوب نظام اقتصاد السوق الاجتماعي عبر التركيز على التسهيلات للوصول اليه
*الترويج لثقافة التصدير من خلال طائفة متنوعة ومزيج من الترويج والتسويق والاعلان والتسهيل وجذب الاستثمارات

* التوجه الجغرافي اقامة الصين ما يسمى مناطق اقتصادية خاصة ومدن مفتوحة واتاحة هذه المناطق لاقامة صلات مع السوق العالمية وقد تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الاداري في مجالات الاستثمار والتسعير وسياسات العمالة وادارة الاراضي وتقديم الحوافز والتسهيلات والاعفاءات للمستثمرين
*التوجه القطاعي حيث اهتمت الصين بقطاعات معينة للصادرات واقامة شبكات انتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى في اطار صناعات تستهدف الاحتفاظ بالنقد الاجنبي والحصول عليه
* نظام متحرر لمعاملة الاستثمارات الاجنبية من حيث سياسات التوظيف والاجور والتسعير وحرية استخدام العمال والاعفاء من الدعم الحكومي واعفاء الارباح المحولة الى الخارج من الضرائب وعدم وجود رسوم اطلاقا للانتفاع بالارض
*اصدرت الصين اكثر من 100 قانون ولائحة اقتصادية متعلقة بالشؤون الخارجية للمستثمرين
*وضع ضمان قانوني ودليل ارشاد للمستثمر الاجنبي
*تم تاسيس مجموعة مصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي اهمها مصرف الاستثمار الصيني الذي هدفه جمع الاموال الاجنبية لتطوير اقتصاد الصين وكذلك الشركة الصينية للاتمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمارات الاجنبية واستيراد المعدات المتقدمة واساليب ادارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء والقيام باستثمارات داخل وخارج الصين

المبحث الثالث: الاستفادة من تجربة الصين في تنمية الاقتصاد العراقي

التركيز على مسألة تتعلق بخصوصية كل بلد نامي وظروفه ومستوى تطوره فابتداءً ليس هنالك وصفة جاهزة يمكن استخدامها من قبل البلدان النامية لتحقيق تنميتها , ومن الأخطاء الفادحة تقليد تجربة لأحد البلدان المتقدمة بعينها. فأوضاع هذه البلدان تتطلب تشخيص مهمات التنمية ومستلزماتها , مع الأخذ بعين الاعتبار إن هذه البلدان جميعا , وبمستويات متباينة وضعت أقدامها في طريق التطور الرأسمالي , وان الاختلاف فيما بينها يتضح أساسا في: -

1. الخطوات أو المراحل التي قطعتها والمستويات التي بلغتها على هذا الطريق.
2. الخصوصيات التي تتميز بها مسيرتها.
3. طبيعة القوى المالكة لسلطة الدولة , والتي تقود تلك المسيرة.
4. طبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية بالمراكز الرأسمالية المتقدمة.

ولا يقف الأمر عند الاختلاف فيما بين البلدان النامية في الخصوصيات والتفاصيل , على صعيد التطور الحاصل فيها (ومعظمه رأسمالي) ,إنما هي تختلف عن تلك المسارات التي سارت عليها والخصوصيات التي تميزت بها التجارب الرأسمالية للبلدان المتقدمة في مراحل تطورها.

انطلاقا من ذلك يمكن طرح جملة من الأفكار والمقترحات , التي نضعها أمام أصحاب القرار في البلدان النامية (ومنها العراق) , والتي نعتقد بفائدتها على صعيد التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

1- حينما يتعامل أي بلد نامي مع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية يجب أن تكون لديه إستراتيجية واضحة حول موضوع نقل التكنولوجيا. وهذا يشمل دراسة متكاملة لمدى القدرة في اكتساب التكنولوجيا وتطويعها , والآليات المعدة للتطوير التكنولوجي , والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الأمر , والخطط الموضوعة لذلك , وكل ذلك يجب أن يستند إلى فلسفة واضحة.

ومن البديهي القول هنا بخطأ الاعتقاد بضرورة بدء البلد النامي من نقطة الصفر في مجال التكنولوجيا ومن ثم الارتفاع من ذلك بجهوده الذاتية للوصول إلى ما وصل إليه العالم المتقدم , فهذه نظرة عقيمة منغلقة. إلا انه بالمقابل ليس بالضرورة أن كل ما حققته البلدان المتقدمة صناعيا والشركات متعددة الجنسية من اختراعات وانجازات متطورة يصلح لظروف البلدان النامية. إذ قد يستقطب البلد النامي الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة في بعض المفاصل الإنتاجية في اقتصاده , وبحلقات تكنولوجية غاية في التطور , ولكن المحصلة هي عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة , اقلها هو الازدواجية الاقتصادية بين قطاع أجنبي حديث متطور جدا ذا أجور مرتفعة , وقطاعات أخرى تقليدية ضعيفة الأجور لا تتمكن من التماشي معه , فضلا عن انعدام الروابط الأمامية والخلفية بينها وبينه. لذلك فأن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على تطبيق احدث الأساليب الفنية والتكنولوجية لاسيما في ميدان الإنتاج قد لا يشكل قرارا حكيما حتى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة , ما لم تتوافر الإمكانيات التي تضمن تحقيق النتائج المتوخاة من ذلك , ومن هذه الإمكانيات على سبيل المثال الخبرات والمهارات وسعة السوق الذي يتناسب واستقدام هذا الفن الإنتاجي المتقدم.

وعليه بضرورة انتقاء البلد النامي ما يتلاءم ومستوى تطوره من الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي يسعى فيه بالمقابل إلى تطوير المهارات والخبرات والمستلزمات الضرورية للتعامل مع المستويات الأحدث من التكنولوجيا.

تشكل التجربة اليابانية نموذجا رائعا للتقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر , تستحق الدراسة المعمقة , فهي عبرت عن إستراتيجية موفقة ملائمة لظروفها التنموية , حيث سارعت في الاستفادة مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية , ولكنها عملت في الوقت نفسه على الإضافة إليه وتعزيزه بما هو جديد , علاوة على استفادتها من ظروفها الخاصة وإمكاناتها الذاتية في تدنية التكاليف ورفع الإنتاج , ومن ثم تخطي المعضلات والعقبات التي واجهتها , لتنطلق في أفق واسع وتبني قاعدة تكنولوجية هائلة.

2- في إطار النظرة الاقتصادية السليمة، بل وحتى السياسية، ضرورة انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية الجالبة له. وهذا يعني بإمكانية جلب الاستثمارات من بلدان أخرى نامية علاوة على البلدان المتقدمة. فقد تكون التدفقات الاستثمارية التي مصدرها البلدان الأولى أكثر فائدة وآثارها التنموية أفضل من تلك القادمة من البلدان الأخيرة.

تشكل الصين في هذا الميدان مثالا يحتذى، فهذا البلد شهد معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وصلت في عام 1995 مثلا إلى (11.8%) ، في الوقت الذي شكلت فيه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين من بلدان نامية أخرى حوالي الثلثين من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها في مطلع التسعينيات).

إن مسألة التفضيل هنا نابعة من ضرورة تعامل البلدان النامية (ومنها العراق) مع الشركات التي يكون لديها قوة تساوميه معقولة معها، بحيث تحقق فوائد تحفظ مصالحها وتجنبها السلبيات (وبخاصة السيادية)، وعليه قد يكون من الأجدى التفكير عموما بجلب الشركات التابعة للبلدان الأسيوية في مجالات معينة خصوصا وإنها أصبحت منافسا للشركات الأمريكية والأوربية في مجال التكنولوجيا والتصميم والبناء الهندسي.

3 – تقدم الآن العديد من البلدان، سواء أكانت متقدمة أم نامية، حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية إليها. وهذه الحوافز قد تكون تمويلية كالقروض، أو مالية كتخفيف العبء الضريبي، أو حوافز أخرى غير مباشرة كتوفير الأرض للشركات الأجنبية أو وضع البنى الأساسية في خدمتها. فضلا عن رفع القيود القانونية عنها.

تشكل هذه الحوافز عاملا ثانويا نسبيا في قرارات التوطن للاستثمارات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالمزايا التي يوفرها الموطن المراد الاستثمار فيه (من وجهة نظر هذه الشركات) مثل حجم السوق، تكاليف الإنتاج، مستويات المهارة، الاستقرار السياسي والاقتصادي... إلا انه على الرغم من ذلك يلاحظ إن الحكومات وبخاصة في البلدان النامية، تتسابق فيما بينها في مسألة تقديم الحوافز خشية من عدم كفاية المزايا الوطنية لوحدها، وذلك لان بلدانا أخرى تقدم حوافز فضلا عما يتوافر لديها من مزايا وطنية لجلب الاستثمارات.

إن التعاون والتنسيق بين البلدان النامية (وكذلك فيما بين البلدان العربية)، في إطار التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل لها جميعا ويمنحها قوة تساوميه ويحقق لها مكاسب، تفوق بكثير حالة التنافس التي تحصل بينها جراء تقديم الحوافز والتي تصل حد التنازلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم تؤدي إلى نقل الدخل المتحقق من هذه الاستثمارات من البلد المضيف باتجاه الشركات متعددة الجنسية وبلدانها إلام.

4 – يعد ما حصل من أزمات مالية في بعض البلدان النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينيات القرن الماضي، كالمكسيك وماليزيا وتايلاند، تجارب تستحق الدراسة، ومن الدروس المستوحاة من هذه التجارب، أن يسعى أي بلد نامي إلى التقيد، أولا بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيا بمقدار التدفق السنوي من هذا الاستثمار، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي حصلت في البلدان المذكورة أعلاه، وهي نتيجة طبيعية لانفتاحها الكبير في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، والذي جعل من اقتصاداتها أكثر حساسية تجاه الصدمات الاقتصادية العالمية وأصبحت تابعة تماما للمتغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي.

5 – يعد وجود هيأة معنية بشؤون الاستثمار (كما في الهيأة المشكلة أخيرا في العراق) ، أمرا مهما، حيث تأخذ على عاتقها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى، بضمنها وزارة التخطيط، ما يأتي:-

أ – دراسة ظروف البلد من حيث توافر القدرة المالية لتمويل التنمية، وتوافر الموارد الطبيعية، وطبيعة القوى العاملة، والسياسات الاقتصادية الكلية، وموقع البلد الإقليمي.... وغير ذلك من المزايا والمعوقات.

ب – تحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية والتي تتمتع بمزايا نسبية والعمل على تشجيع المستثمرين للتوجه نحوها للاستفادة من هذه المزايا، وهنا مسألة طبيعية وجود التفاوت في ذلك من مكان لآخر داخل البلد الواحد. فقد تكون الأولوية مثلا للقطاع الزراعي في محافظة معينة، في حين تكون الأولوية للقطاع السياحي في محافظة ثانية وهكذا للمحافظات الأخرى.

جـ – اختيار شكل الاستثمار الملائم، بين الصيغ المتعددة البديلة، مثل المشاريع المشتركة، وتراخيص التكنولوجيا، وبراءات الاختراع... وغير ذلك، حيث أن منافع أو مساوئ كل شكل من هذه الأشكال، تتفاوت من بلد إلى آخر، وحسب العوامل المحددة أعلاه (النقطة أ).
د – تعنى الهيأة بإجراءات الاستثمار للمشاريع المختلفة، وتسهيلها وإصدار الإجازات والموافقات الضرورية لها وفقا للقوانين والأنظمة والأسس المرعية، إذ يفترض بفروع الهيأة (على صعيد المحافظات) أن تدرس بصورة مستفيضة كل مشروع استثماري، وبعد الوصول إلى قناعة بعدم إمكانية قدرات الاستثمار المحلي للقيام بالمشروع، يتخذ القرار بالتحول نحو صورة معينة من الاستثمار الأجنبي، ويجري منح الموافقات وتقديم الخدمات اللاحقة للترخيص.
هـ - العمل على منع أي نشاط استثماري (ولاسيما الذي يقع ضمن صلاحيات الهيأة) بدون الحصول على ترخيص منها. وهذا ينطبق على نوعي الاستثمار المحلي والأجنبي.
يجب أن يجري كل ما تقدم من إجراءات وفق خطط استثمارية بعيدة ومتوسطة المدى، ووفق منهاج استثماري سنوي يتسم بالشمولية والوضوح، ويتضمن توقيتات زمنية مبرمجة، وان يكون التنسيق كاملا بين هيأة الاستثمار المركزية وفروعها المنتشرة في أرجاء البلاد، فضلا عن تفعيل الحالة الرقابية على الأنشطة الاستثمارية المتنوعة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين رئسيتين بعد الثورة الصينية عام 1948، اتسمت المرحلة الاولى (1949-1978) بالتركيز على السياسات الاشتراكية وتطبيق النظرية الماركسية على الواق الصيني. وان اتسمت بعض الاجتتهادات ذات الطبيعة الصينية الخاصة. ويمكن القول بصفة اجمالية ان الصين حققت بعض التقدم خلال تلك الحقبة من السياسات الاشتراكية، الاانه رغم كل الجهود الاقتصادية المبذولة في تلك السنوات لم تحقق الصين قفزة اقتصادية كبيرة، وفي السبعينات من القرن العشرين توسعت الهوة بين الصين وجارتها اليابان، وكذلك بينها وبين الجيل الاول للاقتصادات الصناعية الصاعدة في اسيا. وبدات المرحلة الثانية منذ عام 1978 وحتى الان وقد قامت على ركيزتين اساسيتين هما: الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارج، وخلال اربعة عقود حققت الصين انجازات غير مسبوقة في تاريخ التنمية، واصبحت الصين في الوقت الحاضر ثاني اكبر اقتصاد في العالم واكبر دولة صناعية واكبر دولة تجارية، واكبر دولة في احتياطي العملات الاجنبية في العالم، فضلا عن ذلك تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي، فاصبحت الصين قوة رئيسية ومصدرا هاما في دفع نمو الاقتصاد العالمي.

2- تعدد صور ومجالات الاصلاح الاقتصادي في الصين، وشملت اغلب مكونات وقطاعا الاقتصاد الصيني، من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي، واعادة بناء القطاع العام على اسس جديدة، واصلاح القطاع المالي، وبيئة الاستثمار، وسياسات التوظف والعمالة وغيرها.

3- هناك العديد من التناقضات والمشاكل والتحديات التي تراكمت على مدار اربعين سنة من التنمية والتطور السريع والمتواصل في الصين، منها على سبيل المثال: النزاع بين الحكومة المركزية والاقاليم الاقتصادية، الشرة الشديدة للمواد الاولية والمعادن والطاقة، تدهور وتلوث البيئة، ازدياد حدة مشكلة الهجرة من الريف الى المدن.

4- للاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في خدمة التنمية الاقتصادية للبلد النامي وانجاحها وايضا في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي، بالرغم من ظهور مشكلات اقتصادية وغير اقتصادية .

5- دخول الاستثمار الاجنبي المباشر دون قيود وشروط ضامنه لمصالح الدولة المضيفة، له اثار خطيرة على الاقتصاد النامي بخاصة في مسالة تحديد حجم هذا الاستثمار ونوعه وتحديد فروع الاقتصاد التي يعمل فيها.

6- نجاح التجربة الاقتصادية الصينية في التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية والتحديث العلمي والتكنولوجي، بالرغم من ظهور مشكلات في هذه التجربة منها:

- تقليص دور عنصر العمل بسبب استخدام التكنولوجيا.
- بروز طبقة ثرية تشجع الليبرالية السياسية فضلا عن الليبرالية الاقتصادية.
- حدوث تفاوت بين دخول الافراد ادى الى خلق مناطق اقتصادية ثرية مقابل اخرى فقيرة .

7- ان الصين في مسعاها دخلت ابواب التصنيع المتقدم من اجل التصدير وضمان اقتصادات الحجم على اساس انخفاض الكلفة المتوسطة للوحدات المنتجة وهذا ما تبين من خلال القيمة المضافة للصناعة التحويلية والاسهام الجيد في الصادرات العالمية، فان ذلك يعد نجاحا فريدا لا يماثلة أي نجاح لاقتصاد اخر وبمدة قياسية منذ ان تكيفت السياسة الاقتصادية في الصين مع متغيرات البيئة الاقتصادية والسياسية وتحولها من اقتصاد مركزي شمولي الى نظام اقتصاد مختلط تحتل فيه العوامل الاقتصادية غير الحكزمية مكانا بارزا في مجال النشاط الاقتصادي.

8- اعتمد الصين في بداية عملية استقبال الاستثمار الاجنبي المباشر على المشاريع المشتركة بصفتها الاقل خطورة وبعد مرور الزمن وتطور امكانيات المختلفة للصين بدات باعتماد اساليب اخرى في استقبالها للاستثمار الاجنبي المباشر.

9- اعتمدت الحكومة الصينية سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة في دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما سهل لها عملية المراقبة والمتابعة وقياس النتائج حيث كانت هذه المناطق عبارة

عن حقل تجارب وهذا ما ساعد الحكومة الصينية على معرفة ايجابيات العملية ومحاولة تعظيمها وسلبيات العملية ومحاولة تقليصها.

التوصيات:

1- ينبغي على الاستثمار الاجنبي المباشر مراعاة خصائص البلد النامي وظروفه ومستوى تطوره الاقتصادي بوصف ذلك من المسائل المهمة التي لابد لهذا الاستثمار من مراعاتها.
2- لا تعتمد أي دولة التي تسعى لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر على الحوافز واجراءاتها فقط وانما عليها ايجاد المحددات اللازمة لعمل الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصادها وذلك لا يتم الا بعملية اصلاح شاملة للوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلد المضيف.
3- ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والانشطة الاقتصادية الاساسية وفق نظام من الاولويات يضمن تحقيق التنمية المستديمة.
4- يجب الاعتماد على الاستثمار المحلي في تطوير اقتصاد أي بلد والاعتماد على الاستثمار الاجنبي كعامل مساعد فقط.
5- ينبغي منح المستثمر الاجنبي حوافز متقاربة مع المستثمر الوطني.
6- يفضل اعتماد سياسة الانفتاح التدريجي على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفق خطط مدروسة تعتمد على تجارب حقيقية نجحت في اماكن اخرى من العالم مع اتباع سياسة التجربة الواقعية في البلد المضيف ومن ثم تعميم اجراءات التجارب الناجحة على اقتصاد البلد المضيف.
7- اعتماد اسلوب المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تسهل عملية مراقبة ومتابعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدقة ولكن يفضل توزيع هذه المناطق بشكل متوازن جغرافيا في عموم البلاد .
8- خلق حالة من التوازن في توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لمنع حدوث اختلالات ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولتحقيق اقصى منفعة ممكنة.
9- ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الاجنبية في نقل التكنولوجيا وتدريب القوى العاملة الوطنية.